الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RépubliqueAlgérienneDémocratique et populair

Ministère de l'Enseignement Supérieur et
de la Recherche Scientifique.
Université de Ghardaïa

Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Département de Droit

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ .....لحرش عبد الرحيم ..... بصفته(ها) رئيسا للجنة مناقشة مذكرة الماستر ل:

الطالب(ة):..... أولاد عبد الله طارق.....رقم التسجيل:191939090198

الطالب(ة):..... بوغدير مصطفى..... رقم التسجيل:22079085131

تخصص :ماستر قانون.....اداري.....دفعة : 2024 لنظام(ل م د).

أن المذكرة المعنونة بـ:.. تطبيق الرقمنة في المرفق العمومي الاداري.

.....

.....

تم تصحيحها من طرف الطالب / الطالبين وهي صالحة للإيداع.

غرداية في:.06./30./2024

إمضاء الأستاذ رئيس اللجنة المكلف بمتابعة التصحيح : رئيس القسم:

د/ لحرش عبد الرحيم:

ملاحظة: تترك هذه الشهادة لدى القسم.

جامعة غرداية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

تطبيق الرقمنة في المرفق العمومي الإداري

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري

إعداد الطالبين:

- بوغدير مصطفى
- اولاد عبدالله طارق

إشراف الأستاذ:

لشقر مبروك

لجنة المناقشة:

لقب وإسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
لحرش عبدالرحيم	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	رئيسا
لشقر مبروك	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
لغلام عزوز	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	عضو مناقش

نوقشت بتاريخ: 2024/06/18م

السنة الجامعية: 1444هـ-1445هـ/2023م-2024م

جامعة غرداية
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

تطبيق الرقمنة في المرفق العمومي الإداري

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري

إعداد الطالبين:

- بوغدير مصطفى
- اولاد عبدالله طارق

إشراف الأستاذ:

لشقر مبروك

لجنة المناقشة:

لقب وإسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
لحرش عبدالرحيم	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	رئيسا
لشقر مبروك	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
لغلام عزوز	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	عضو مناقش

نوقشت بتاريخ: 2024/06/18م

السنة الجامعية: 1444هـ-1445هـ/2023م-2024م

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه وإحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه

ثم الصلاة على خير رسله وأنبيائه الداعي إلى رضوانه و القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وتأدب بأدب طالب العلم،أتقدم بخالص الشكر إلى من كان لهم الفضل في تعليمنا وبلوغنا هذا المقام :

جميع أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة غرداية وأخص بالذكر أستاذنا الفاضل" لشقر مبروك" الذي بدأنا مسيرتنا الجامعية معه في أول سنة وختمها معنا بقبوله الإشراف على مذكرتنا حيث كان له بالغ الأثر في إثراء هذا العمل من خلال توجيهاته السديدة وإرشاداته

فلكم منا جزيل الشكر مع تمنياتنا لكم بالتوفيق و النجاح

الإهـداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن أوفى.

الحمد لله الدي وفقني لتثمين هده الخطوة في مسيرتي المهنية.

أهدي ثمرة جهدي وعملي ونجاحي الى :

- **الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما**
- **الزوجة حفظها الله وإلى ابنتاي الغاليتان**
- **العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال**
- **جميع زملائي الطلبة**

الى كل من لهم أثر على حياتي والى كل من احبهم قلبي ونسيهم قلمي

أولاد عبدالله طارق

الإهـداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن أوفى.

الحمد لله الدي وفقني لتثمين هده الخطوة في مسيرتي المهنية.

أهدي ثمرة جهدي وعملي ونجاحي الى :

- **الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما**
- **الزوجة حفظها الله والى أبنائي الاعزاء**
- **الى العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال**
- **جميع زملائي الطلبة**

الى كل من لهم أثر على حياتي والى كل من احبهم قلبي ونسيهم قلمي

مصطفى بوغدير

الرقم	الاختصار	الصفحة
01	Schéma Directeur Numérique :SDN	77
02	Algerian Scientific Journal Platform:ASJP	79
03	Guichet automatique bancaire:GAB	82
04	Compte Courant Postal.CCP	83
05	Europay Mastercard and Visa:EMV	83
06	Transaction de Paiement En interbancaire :TPE	84
07	Global Positioning System:GPS	85

مقدمة

يشهد العالم في الوقت الحاضر طفرة كبيرة في مجال التكنولوجيا وعلوم الحاسب وشبكات المعلومات وخدمات البريد الإلكتروني، مما أحدث تغييرا في حياة الأفراد ، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في مجال المرافق العامة.

وقد أدى التطور السريع إلى بروز نموذج إداري جديد، فرضه التنافس والتحدي المتزايد أمام النظم الإدارية البيروقراطية، لتحسين مستوى أعمالها وجودة خدماتها، فكان لابدء من توجه اهتمام الحكومات نحو تحقيق شفافية التعامل الإداري، و تعميق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يجد التحول الرقمي في إدارة المرافق العامة مكانه في مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتطوير، ويعني هذا المبدأ تكيف المرفق العام مع المستجدات والظروف وفقا لما يحدث من تغيير في الخدمة المقدمة والمنتفعين بها ولما يحدث من تطور في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وحتى القانونية التي تؤثر في نشاط المرفق العام سواًء كانت ظروفا داخلية أم خارجية، فالملاحظ أن نشاط المرفق العام لا يتوقف عند مجرد إشباع الحاجة العامة التي أنشيء من أجلها، بل يجب أن يواكب التطورات والمستجدات لتحقيق المصلحة العامة.

فنتيجة للتطور السريع للتكنولوجيا أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية وملحة في جميع الميادين، فجميع العمليات أضحت تتم بطريقة آلية عن طريق وسائط إلكترونية بعيدا عن الطريقة التقليدية التي تعتمد على العنصر البشري، مما انعكس على نوعية الخدمات المقدمة على مستوى الإدارات العمومية التي تعتبر محرك عجلة التنمية في الدولة و آلية لخدمة المواطنين، و هو ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع من أجل محاولة معرفة تأثير رقمنة الإدارة على سير المرفق العمومي الاداري.

والجزائر كغيرها من الدول الاخرى لم تحيد عن فرضية رقمنة مرافق الادارة العمومية بالنظر إلى التغيرات الكبيرة التي طرأت على هذا المجال، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة و السياسات التي وضعتها الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة، فإن الهدف هو تحديث الخدمات المقدمة لتحقيق رفاهية واحتياجات المواطن و المجتمع والانتقال إلى المفهوم الرقمي ، بهدف التكيف مع بيئة جديدة تزداد رقمنة يوما بعد يوم ، وقد شهد المرفق العومي العديد من التغيرات خلال الاصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية.

وتكمن أهمية الدراسة في مدى إنتشار الرقمنة في جميع مجالات حياة الأفراد والمجتمعات، مما خلق بيئة رقمية حتمية لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، وكذا إهتمامه بالرقمنة و التطور الراهن في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

الالتزام الجاد للحكومة الجزائرية برقمنة جميع هيئاتها الادارية المحلية والمركزية والسعي إلى تحسين وتفيعل مؤسستها العصرية في ظل الانفتاح على العالم، ولإضفاء تحسينات جوهرية على طرق أداء الخدمة العامة للمواطنين، وما ينتج عنه من توفير للوقت والجهد، و تطوير لمهام ووظائف الخدمة الإدارية.

و الدوافع التي ساعدتنا على إختيار هذا الموضوع كونه موضوع حديث الساعة و الشغل الشاغل لحكومات العالم بصفة عامة و للحكومة الجزائرية بصفة خاصة و لعوامل ذاتية وموضوعية يأتي في مجملها مايلي:

- العوامل الذاتية:

- الرغبة الشخصية في التعرف على موضوع الرقمنة
- طبيعة مجال العمل وإحتياجنا إلى مفهوم الرقمنة لمسايرة الوظيفة.
- التوجه الاداري وحتمية مسايرة الادارة عن طريق الرقمنة.

- العوامل الموضوعية:

- حداثة موضوع الرقمنة وأهميته بالنسبة للحكومة الجزائرية
- الرغبة في التعرف على واقع الرقمنة في الجزائر وتحدياتها.
- قمية موضوع الرقمنة الذي يهدف الى تحسين الخدمة العمومية.
- إثراء مكتبة الكلية بموضوع جديد لفائدة الباحثين.

وأجملت الدراسة على مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- تحديد مفهوم الرقمنة من خلال طرح مجموعة من التعاريف وتحديد متطلباتها.
- كيف تم الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الحديثة وتحديدة ماهية المرفق العمومي الإداري الذي تسعى الحكومة الجزائرية لرقمنته.
- الوقوف على واقع الرقمنة في الجزائر و الاستراتيجية المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة ومتطلباتها.
- إكتشاف مزايا الرقمنة في الجزائر والبحث عن معيقاتها.
- السعي لإكتشاف التطورات الطارئة على الخدمة العمومية للمرفق العام.
- الوقوف على بعض من نماذج الرقمنة في مجموعة من القطاعات الحكومية.

إن موضوع دراستنا قد إستنبط مشروعيته المنهجية و المعرفية بناء على جملة من الدراسات و البحوث السابقة التي تلتقي معه في عنصر دراسة واحد أو أكثر، وكما نعلم أن البحوث و الدراسات السابقة يستفاد منها من الناحية النظرية و المنهجية وكذا توفر للباحث الكثير من الجهد و الوقت والمال في معالجة موضوع بحثه وإليكم مجموعة من الدراسات و البحوث السابقة وهي:

- الرقمنة وتقنياتها في المكتبة العربية وهو كتاب من إعداد الدكتورة نجلاء أحمد يس حيث تناول كتابها دراسة تحدد مفهوم الرقمنة وإجراءات عملية الرقمنة و تطرقت في دراستها على التكنولوجيا المستخدمة في عملية الرقمنة.

- البيئة الالكترونية وهو كتاب للدكتور ربحي مصطفى عليان وهو أستاذ بجامعة البلقاء التطبيقية بالاردن، حيث تناول في أحد محاور كتابه الادارة الالكترونية و مراحل الانتقال من الادارة التقليدية الى الادارة الحديثة .
- واقع الرقمنة في المدارس الجزائرية وأثرها في عملية التسيير وهي مذكرة نهاية التكوين المتخصص لرتبة مدير مدرسة إبتدائية تابعة للمعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية وتهدف الدراسة إلى معرفة استغلال الخدمات المتاحة على الارضية الرقمية التابعة لقطاع التعليم وذلك لتسهيل عملية التسيير ،ومعرفة معوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للخدمات التي تؤفرها الارضية الرقمية، من إعداد السيدين يوجردة سعيد وحنيش أحسن، السنة التكوينية 2021-2022
- تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، "دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة"، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص إدارة أعمال بجامعة محمد خيضر ببسكرة وكانت للدراسة مجموعة من الاهداف ومن بينها البحث عن فوائد وأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر،

قياس درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر كبلد يسعى لأن يكون في مسار الدول المتقدمة إداريا وعلميا والتعرف على مدى توفر الإدارات الجزائرية موقعا إلكترونيا تستخدمه في معاملاتها الإدارية من إعداد الطالب عبان عبدالقادر،السنة الجامعية2015-2016.

- أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة "دراسة ميدانية على عينة من طلبة وأساتذة كلية العلوم الإجتماعية و الانسانية بجامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج" وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم إجتماع التنظيم وعمل، بجامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الرقمنة ونشأتها في الجامعات الجزائرية، ومعرفة مراحل الرقمنة وبعض

المواقع والأدوات المستعملة في عملية الرقمنة من إعداد الطالبين غضبان اكرم ومعوش فطيمة،السنة الجامعية 2022-2023.

- دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاقتصادية وهي مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص إدارة أعمال بجامعة ابن خلدون بتيارت، وتهدف الدراسة إلى إبراز دور فعالية الرقمنة في تحسين الخدمة من خلال تبسيط وسرعة الاجراءات وتخفيف الاعباء و القيود.من إعداد الطالبين علا سفيان وفقير جلالي بالسنة الجامعية 2019-2020.
- رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف وهي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام إقتصادي بجامعة قاصدي مرباح بورقلة وتهدف الدراسة إلى السعي وراء إكتشاف التطورات الطارئة على الخدمة العمومية للمرفق العام وتقييم التجربة الجزائرية من خلال إستراتيجية حديثة و التركيز على تتبع نتائجها من خلال إدراجها في أغلب القطاعات، من إعداد الطالبين بن دادي هشام وسعيدات عبدالقادرمعمر، السنة الجامعية 2021-2022.
- أطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013 من إعداد الاستاذة يوتجى سامية حيث تهدف الدراسة إلى مدى مساهمة الجزائر في رقمنة الخدمة العامة الموجهة للمواطن وذلك عن طريق تطبيق الادارة الالكترونية على مستوى هيئاتها الادارية المحلية و المركزية في رفع كفاءة أدائها،الدراسة قدمت بمجلة معارف ، العدد 18، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة أكلي محند أولحاج بويرة ، جوان 2015.

وكما هو معروف لكل باحث صعوبات وعراقيل تواجه بحثه وسعيه لبلوغ النتيجة المطلوبة وفي موضوع دراستنا واجهتنا مجموعة من العراقيل ونذكر أهمها:

- قلة المراجع خصوصا الكتب وهذا راجع لحداثة موضوع البحث.

- شساعة وتطور موضوع البحث لا يمكننا في حصره في أدبيات معينة محددة مسلم بها وهذا راجع للتطور الحاصل في مجال الرقمنة.

ويعتبر موضوع الرقمنة من بين المواضيع التي أصبحت تتداول في مختلف البحوث و الدراسات سواء على الصعيد الوطني و المتمثلة في مجموعة من القرارت الصادرة من طرف الحكومة او من خلال الملقتيات الوطنية او على الصعيد الدولي في مجموعة من المحافل و الملتقيات الدولية التي تتناول هذا الموضوع وهذا لمواكبة التطور العالمي .

ومن هنا يأتي أهمية دراسة تلك التطورات المتلاحقة في دور الدولة في تطبيق الرقمنة على جهاز المرفق العمومي عامة والإداري خاصة لما له من أثر كبير على الخدمة العمومية للأفراد و المجتمعات كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على تحديد مفهوم الرقمنة وتحديد أهم مزاياها ومعيقاتها .

حيث أتجهت سياسة الدولة الجزائرية الى تبني مشروع الرقمنة تحت شعار صفر ورقة كونها ترى في الرقمنة التوجه الوحيد لمسايرة ومواكبة التطور العالمي عبر مجموعة من القوانين و التشريعات وإنشاء هيئات وزارية للوقوف على هذا المشروع لما له من أهمية كبيرة للدولة الجزائرية، وعلى ضوء ما سبق فإنه أضحى لنا التساؤل حول مدى سعي المشرع الجزائري بالتوجه نحو تطوير ورقمنة المرفق العمومي الإدراي ومدى إسهامه في إنفتاح الإدارة الجزائرية لتحقيق وتلبية حاجات المواطنين ومنه نطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري من مواكبة الرقمنة وماهي الآثار المترتبة على أداء المرفق العمومي؟

إن البحوث العلمية تتم وفق مناهج لدراستها بناءاً على أطر محددة وصحيحة وهذا سعيا لتحقيق الهدف و النتيجة المرجوة من هذا البحث، فالمنهج الوصفي التحليلي هو الطريقة المتبعة لوصف مشكلة أو ظاهرة علمية وهو الطريق الذي سلكناه للتعرف على موضوع الدراسة والكشف عن الحقائق المرتبطة بها بغية التوصل الى إجابات التي تثُيرها إشكاليتنا من

خلال تحليل البيانات، ووضع التوصيات وإعطاء حلول واقتراحات للتطبيق الفعال والناجح للرقمنة على أرض الواقع.

وفيما يخص خطة الدراسة فهي مقسمة كالآتي:

الفصل الأول: يتمحور الفصل الأول حول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالرقمنة و المرفق العمومي الإداري، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الاطار المفاهيمي للرقمنة عبر أربعة مطالب، وهي الاساس التاريخي للرقمنة وتعريفها ومتطلباتها وأشكالها وخصائصها وعناصرها وفي المبحث الثاني تم التطرق الى مفهوم المرفق العمومي عبر أربعة مطالب، و المتمثلة في نشأة المرفق العمومي وتعريفه وعناصره ومبادئه وأنواعه.

الفصل الثاني: يتمحور الفصل الثاني حول أثر تطبيق الرقمنة على المرفق العمومي الاداري حيث تناول المبحث الاول مشروع الجزائر في مجال الرقمنة عبر أربعة مطلب وهي مشروع الجزائر في مجال رقمنة المرفق العمومي ، أهداف مشرع الجزائر في مجال رقمنة المرفق العمومي ومزايا رقمنة المرفق العمومي، وواقع الخدمة العمومية الرقمية في الجزائر في المطلب الاخير، وفي المبحث الثاني قمنا بعرض نماذج لرقمنة مجموعة من القطاعات على سبيل المثال وليس الحصر عبر أربعة مطالب وهي الرقمنة في قطاع قطاع الداخلية والجماعات المحلية وقطاع العدالة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي و قطاع البريد والمواصلات مع وضع خلاصة لكل فصل.

الفصل الأول

القواعد النظرية للرقمنة في ظل المرفق العمومي الاداري

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للرقمنة

يعتبر مصطلح الرقمنة من المصطلحات الإدارية الحديثة والتي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات والاتصالات ، الذي أحدث تحولا جذريا في أداء المؤسسات والاجهزة الادارية بتطوير جودة خدماتها وزيادة قدرتها على الابتكار و التجديد لمواكبة التغيرات [1].

حيث سنتناول في المطلب الأول الأساس التاريخي للرقمنة و في المطلب الثاني تعريف الرقمنة و المطلب الثالث متطلبات الرقمنة والمطلب الرابع عناصر وأشكال وخصائص الرقمنة.

المطلب الأول: الأساس التاريخي للرقمنة

إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى ظهور نموذج ونمط جديد من الإدارة، في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارة البيروقراطية، من أجل تحسين وتحقيق جودة خدماتها، وهو ما أصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية أو الإدارة الالكترونية ، أي أن ظهور وتطور التكنولوجيا لم ينحصر فقط في الإنتاج بل انتقل إلى العمل الإداري، من أجل تطويره وتحقيق أهداف المؤسسة.

الفرع الأول: نشأة الرقمنة

ونشأة الرقمنة بمفهومها الحديث هو نتاج تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في ظل ثورة المعلومات، كما أن البعض يعتقد أن الرقمنة بدأت مع ظهور الانترنت في منتصف التسعينات من القرن العشرين، وفي الواقع كان ظهورها مع ظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتصنيع المتكامل بالحاسوب والرقابة الرقمية بالحاسب وغيرها فالرقمنة بدأت بالظهور مع ظهور الحاسوب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في كل من الولايات الأمريكية وبريطانيا منذ[2]

---

[1] المير العيد، بن خليفة سميرة، **رقمنة الادارة المحلية :مقاربة جديدة لتبسيط الاجرءات ومكافحة الفساد الاداري**، مجلة القانون و العلوم السياسية، جامع طاهري محمد بشار(الجزائر)، المجلد03، العدد01،2022 ،ص461

[2] بوشلوح دنيا، مريش كريمة، **رقمنة العمل الاداري وجودة الخدمة في المؤسسة العمومية الاستشفائية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2023/2022،ص42-43

الخمسينات ، من خلال النتائج المحققة لإخفاء السجلات البطاقية والورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح بترتيب الملفات إلكترونيا بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات وتكثيف الربط الرقمي، ومن أهم هذه الاجتماعات اجتماع "بروكسل 1995 "لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973 حيث استخدم مصطلح مكتب الوراق في إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي.

وفي نهاية التسعينات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمي، وهو ما ساعد في ظهور الثورة الرقمية وعصرنة المعرفة من خلال التواصل الاجتماعي للإدارة في معاملاتها وتقديم الخدمات[1]

الفرع الثاني: مراحل تطبيق الرقمنة

يتطلب البدء بتطبيق الخدمات الالكترونية تحديد الأسس و المعايير التي يجب على أساسها تحديد أولوية المشاريع و الخدمات الحكومية المقدمة عبر شبكة الانترنت، ذلك أن تطبيق الادارة العامة الالكترونية وتحقيقها كواقع لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، وإنما يتطلب بداية تحديد الخدمات التي ستقدمها الجهات الإدارية عبر شبكة الانترنت، وفي هذا الصدد يمكن للأجهزة الادارية تحديد الخدمات التي ستبدأ بتقديمها عبر الشبكة العنكبوتية وفق معيارين هما:[2]

1. معيار الأهمية:

ويعتمد هذا المعيار للمفاضلة بين الخدمات لتقديمها بشكل الكتروني على مايلي:

- التكرار خلال السنة ، فكلما تكررت الخدمة بشكل أكبر كلما أعطيت أولوية أكثر .

[1] بوشلوح دنيا ،المرجع السابق،ص42-43

[2] حمدي القبيلات، **قانون الإدارة العامة الإلكترونية**، دار وائل للنشر ،عمان الطبعة الاولى، 2014، ص33-34

- البعد الاقتصادي للخدمة، أي مدى الفائدة الاقتصادية التي ستعود على الادارة وعلى متلقي الخدمة من تقديمها إلكترونيا ، فكلما حقق تقديمها الكترونيا وفر ماليا لفائدة الادارة وخفض الكلفة على المواطن، كلما أعطيت أولوية أكثر.
- إمكانية تحقيق انتشار أوسع ،أي تعطى الأولوية للخدمات واسعة الانتشار التي تخص قطاع عريض لمواطنين مثل شهادات الميلاد وبطاقة الحوالة الشخصية و جواز السفر
- الاهمية المتوقعة للخدمة من وجهة نظر المستفيد ، أي مدى اهتمام المستفيد بالخدمة المقدمة، فكلما كانت الخدمة من وجهة نظر المستفيد حيوية وذات أهمية كلما أعطيت أولوية لتقديمها الكترونيا.

2. معيار الجاهزية:

ويعتمد هذا المعيار للمفاظلة بين الخدمات لتقديمها بشكل الكتروني على مايلي:

- الامكانيات و القدرات التقنية للجهة ،أي مدى توفر البنية التحتية اللازمة لتقديم هذه الخدمة ، فإذا كانت متوافرة أعطيت أولوية لتقديمها إلكترونيا.
- مدى قابلية تغيير إجراءات الخدمة في الجهة المعينة بالخدمة، أي إذا كانت إجراءات تقديم الخدمة قابلة للتغيير لتقديمها بشكل الكتروني ببساطة أعطيت الخدمة أولوية لتقديمها بشكل الكتروني[1].
- التعقيد العام لإجراءات الخدمة، أي كلما زادت إجراءات تقديم الخدمة وتعقدت كلما قلت إمكانية تقديمها بشكل الكتروني و العكس صحيح.
- إلزامية الحضور الشخصي أو توكيل أو توقيع على مستندات، أي إذا كان هناك إلزام قانوني بحضور الشخص أو توكيل أحد للحضور نيابة عنه أمام الموظف المختص فلا يمكن في هذه الحالة تقديم الخدمة بشكل الكتروني ومثال ذلك بيع العقارات و المركبات وعقود الزواج...إلخ.

[1] حمدي القبيلات ،المرجع السابق، ص33-34

- الجاهزية الالكترونية للمستخدمين المستهدفين ، أي مدى إمكانية تلقي المنتفعين للخدمة بشكل إلكتروني ، ومدى توفر الوسائل التقنية اللازمة لذلك لديهم، فكلما توفرت الإمكانيات أعطيت الخدمة أولوية لتقديمها بشكل الكتروني.[1]

وتمر عملية الرقمنة بمراحل تتمثل فيما يلي:

المرحلة1: التخطيط الميداني

تعد هذه المرحلة الأساسية في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول "فعل الرقمنة" من الناحية النظرية، ومحاولة حصر الموضوع في سياقاته التنظيرية، مما تتيح للمسؤولين من فهم "الديناميكية والميكانزيم".

فهذه المرحلة تحاول أن تجيب على السؤال "لماذا نرقمن" من خلال البحث في الفرص والتهديدات التي تحوم حول المشروع، وأهم ما يمكن تعيينه وتثبيته في هذه المرحلة هي كما يلي:

1. تعيين الإداري والتنظيمي للمشروع:

وفي هذه الخطوة يتم ترسيم الكثير من الشكليات التنظيمية والتي تجعل المعلومات تتدفق في قنواتها الرسمية، وأهم تراسيمه ما يلي[2]:

- تعيين مدير للمشروع.
- تعيين فريق (لجنة) المشروع.
- تعيين مدير فني للمشروع والذي عاد ما يكون من الذين لهم باعا وخبرة في قيادة هذه المشاريع.

وبعد هذه الخطوات على أعضاء فريق المشروع تحديد النقاط التالية:

2. **تسطير الخطة** :والتي تتضمن النقاط التالية:

[1] حمدي قبيلات،المرجع السابق، ص33-34

[2] بوشلوح دنيا، مريش كريمة،مرجع سابق،ص 48-49

- وضع الأهداف العامة للمشروع.
- وضع وعمل مسح للتعرف على احتياجات المستعملين أو المستفيدين.
- تحديد مصادر التحويل.
- تحديد التكلفة المالية المبدئية[1].
- اختيار الرقمنة المحلية أو بالمورد.
- وضع خطة واضحة للمواد التي سوف ترقمنه.
- توضيح الخطة التشريعية والقانونية لهذه المواد.
- شراء التجهيزات.
- وضح رؤية واضحة لضبط وتأمين الجودة.
- وضع رؤية واضحة لحفظ الكيانات الرقمية.

3. **تحديد نمط استراتيجية الرقمنة** :إن رقمنة مجموعة من الوثائق يمكن أن تتم إتاحتها على وجهين: الطريقة الأولى: هي وضع المواد المرقمنة والتي غالبا ما تحمل خصائص الندرة الكمية وجودة الكيف وكثرة الطلب... على الشبكة المحلية، أما الطريقة الثانية فتتمثل في ضع المواد المرقمنة مباشرة على الخط المباشر عبر موقعها للأنترنت، مما يعني أن المستفيدين الذين ستقدم لهم زبدة هذه المواد المرقمنة يؤثرون في استراتيجية الرقمنة[2]

المرحلة 02:اختيار المواد للرقمنة:

إن الرقمنة بمفهومها الواسع عملية تستهلك الكثير من الجهد وتستغرق مدة زمنية طويلة وتحتاج إلى الكثير من الموارد المالية بالإضافة إلى الخبرة والكفاءة العالية.

[1] بوشلوح دنيا، المرجع السابق،ص 48-49

[2] المرجع نفسه، ص50

المرحلة 03:بدء في عملية الرقمنة.

قبل البدء في عملية الرقمنة يجدر بنا معرفة من يقوم بالرقمنة، لكن الكثير من الدراسات تبين أن القائم بهذه العملية، يمكن أن يكون على ثلاثة أوجه وهي:

-الاستعانة بالموردين.

- الاقتصار على إمكانيات المؤسسة.

-الاعتماد المشترك بين المؤسسة والمورد.

المرحلة4: الترميز

الترميز أو "التكويد"، الهدف منها هو جعل هذه المعلومات أو الوثائق في بيئتها الإلكترونية مهيكلة في نموذج هندسي معين، بحيث تكون هذه الوثائق عبارة عن مجموعة من الرموز يتحدث بها الحاسوب ويفهمها من غيره من الحواسيب.

المرحلة05: إتاحة الوثائق المرقمنة :

عند انتهاء من كل العمليات الفنية والتقنية للرقمنة، تأتي مرحلة بث هذه الوثائق والمعلومات وبالتالي غالبا ما تكون على الموقع الخاص.

المرحلة06: إستراتيجية الحفظ الرقمي:

إن الحفظ الرقمي يكتسي أهمية بالغة كونه يمتد في الزمان ولآجال طويلة المدى، لهذا فإن هذا الحفظ لابد أن يراعي الحديث بالنظر إلى تكلفة والمجهودات الكبيرة المبذولة، والحفظ يكون على الوثائق التي تم تحويلها أو التي تم إنشاؤها رقميا كالصوت والفيديو الرقمي، ولنجاح الحفظ لابد أن يراعي توظيف المعايير في كامل جزئياته.

فتطبيق الرقمنة لابد من تتبع العديد من الخطوات والمراحل بدءا بالتخطيط وهو أهم مرحلة فمن أجل رقمنة العمل الإداري لابد من وضع خطة وتوفير الإمكانات المادية والبشرية والهدف من هذه العملية (الرقمنة) وكذا الاحتياجات اللازمة والتكلفة، تم البدء في عملية الرقمنة من[1]

[1]بوشلوح دنيا، المرجع نفسه، ص 51-52

خلال الترميز وجعل البيانات والمعلومات في بيئتها الالكترونية، وجعلها متاحة للجميع سواء في المواقع أو الشبكات الخاصة وصولا إلى مرحلة الحفظ الرقمي للملفات والوثائق لتمتد إلى الآجال طويلة المدى، فالرقمنة مثلها مثل أي مشروع من أجل نجاحها لابد من وضع استراتيجية محكمة للسير ، وتحقيق وتجسيد الرقمنة على أرض الواقع.[1]

المطلب الثاني: تعريف الرقمنة

إن الرقمنة هي بشكل أو بآخر عملية مُعقدة يتم فيها تحويل الأعمال الإدارية التقليدية العاجزة عن إرضاء المواطن إلى أعمال إدارية إلكترونية تنفذ بشكل سريع ودقيق.

الفرع الأول: مصطلح الرقمنة

يعتبر نظام الرقمنة مصطلحا حديثا، ارتبط ظهوره مع بروز تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وقد حاول بعض الأساتذة معرفا نظام الرقمنة على أنها" العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور، أو بيانات نصية، أو ملف صوتي أو أي شيء آخر"

كماقد تناول تعريفا آخر لها على أنها: "إستراتيجية إدارية لعصرنة الملعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل للمصادر والمعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل إستغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة "

و يقصد بها أيضا: "تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفدين ، وهي تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفدين في العالم ".

[1] بوشلوح دنيا، المرجع السابق،ص 51-52

من خلال هذه التعاريف نجد أن الرقمنة هي إدارة تتم بلا ورق، ووسيلة لرفع أداء وكفاءة السلطة وتعتمد أساسا على الوسائل التكنولوجيا المتاحة لذلك[1].

الفرع الثاني: مصطلح الرقمنة في انتاج الفكري العالمي

تم تتبع مصلح الرقمنة"Digitization" وذلك من خلال مراجعته في معجم أكسفورد على الخط المباشر، والذي تم التوصل إلى استخدامه لمصطلحات " Digitalize.Digitize.Digitise " كمقابل للفعل "يرقمن" المشتق من مصطلح رقمي " Digit"، والذي عرفه بأنه تحويل (الصور أو الصوت) إلى شكل رقمي يمكن معالجته بواسطة جهاز الحاسب ، أما الأسماء التي استخدمها كمقابل لمصطلح الرقمنة فهي "Digitization.Digitalization.Digitizer" .

هذا بالإضافة إلى معجم وبستر والذي وجد به مصطلحين هما "Digitized.Digitizing"،كما وجدت مصطلحات أخرى تختلف على ما سبق في حروف الهجاء تبعا للهجائية البريطانية مثل "Digitising.Digitised.Digitalisation.Digitisation".

وبالرغم من أن الاختلاف بين هذه المصطلحات تمثل في الشق الثاني فقط بينما ثبت المقطع الأول منها وهو "Digit"، إلا أن ذلك من الممكن أن يعمل على تشتت النتائج الخاصة بموضوع الرقمنة بين هذه المصطلحات المختلفة.

ويرجع تعدد مصطلحات الرقمنة إلى حداثة عهد المصطلح وعدم تقنينه دوليا، ويمكن التغلب

على هذا بتقنين مصطلح واحد للإستخدام المستقبلي مع ترك المصطلحات الأخرى المستخدمة حاليا حتى تذوي مع الوقت وتصبح غير متداولة، حيث إن عدم توحيد المصطلح قد يؤدي[2] إلى

[1] وليد شريط ، طيبي مسعود، **مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار**،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،المركز الجامعي بآفلو –الاغواط، المجلد06، سبتمر(2023)، ص76

[2] نجلاء أحمد يس، مرجع سابق،ص 15–16

فقد الكثير من المحتوى المرتبط به عند إجراء عملية البحث، كنتيجة طبيعية لعدم الإلمام بكافة المصطلحات الأخرى المشتقة منه، و/أو المختلفة معه في حروف الهجاء[1].

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح "الرقمنة" ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه:

•وينظر "تيري كاني " "Terry Kuny" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف اشكالها مثل : الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية و الصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات Bits)،

وتعتبر البيتات وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات مرتكن الى الحاسبات الآلية ، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الارقام الثنائية ،يمكن أن يطلق عليها " الرقمنة" وذلك من وجهة نظر تيري كاني ، ويتم القيام بهذه العملية بفضل مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة[2] .

الفرع الثالث: مصطلح الرقمنة في انتاج الفكري العربي

نظرا لعدم اهتمام القواميس اللغوية العربية و القائمين عليها بتحديد مصطلح ثابت للإستخدام كمقابل لمصطلح "Digitization" في اللغة العربية فقد تعددت المصطلحات المقابلة له كما يلي:

- استخدم سامح زينهم مصطلح ترقيم الوثائق وعرفه بأنه "العملية التي عن طريقها يتم خلق تمثيل إلكتروني من مادة مطبوعة، أي العملية التي يتم فيها تحويل مصدر غير الكتروني أو (تناظري Analog) إلى شكل قابل للقراءة بواسطة الحاسب"،وهو عادة مايشير إلى إما التقاط صور صفحات "page Images" وهي تقريبا صور من الوثيقة أو التقاط إصدارة نص كامل "Full Texte Version" التي عن طريقها تخزن الوثيقة كحروف نصية.

[1] نجلاء أحمد يس، المرجع السابق،ص 15-16

[2] احمد فرج احمد، **الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، دراسة في اشكالية ومعايير الاختيار**، جامعة الامام بن سعود الاسلامية، قسم الدراسات، العدد 4، يناير 2009،ص11

الفرع الرابع: علاقة الرقمنة بالإدارة الالكترونية

عرفت الإدارة الالكترونية من عدة زوايا إلا أن هذه التعاريف كلها اتفقت على أنها تعتمد على استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مجال تسيير وتقديم الخدمات العمومية في فضل صورة ومن بين تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر، نجد الأستاذ عبد الفتاح بيومي حجازي يعرف الحكومة الإلكترونية بذات معنى الإدارة الالكترونية بأنها: "تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت بهدف توصيل الخدمات للمواطن أو العميل أو زيادة التأثير الإيجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفاعلية عاليتين"

كما عرفت الحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة والتجارة الالكترونية بصفة خاصة لإمداد المواطنين والمنظمات بالمداخل الملائمة للمعلومات والخدمات الحكومية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين ومنظمات الأعمال والموردين وكل من يعمل في القطاع الحكومي، كما أنها طريقة أكثر كفاءة وفاعلية لإدارة المعاملات التجارية مع المواطنين ومنظمات الأعمال وحتى مع المنظمات الحكومية ذاتها.

وما يلاحظ في التعريفات أعلاه ان هناك اتفاق تام على أن الوسيلة المستعملة في الإدارة الإلكترونية هي تكنولوجيا الاعلام والاتصال بهدف تحسين وترقية الخدمة العامة.

حيث نرى أن الإدارة الإلكترونية" : استعمال المرفق العام لتكنولوجيات الإعلام والاتصال للربط بين هيئاته والمرتفقين وتعزيز ثقتهم به، وتلبية احتياجاهم من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين القرارات وانجاز المعاملات في إطار من الشفافية، والرفع من مستوى الأداء، بأقل تكلفة وجهد ووقت."

أما عملية الرقمنة فيقصد بها –الرقمنة في مؤسسات المعلومات–عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من[1]

[1] ربيع نصيرة ، **حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات القانونية و السياسية** ،جامعة محند آكلي أولحاج–البويرة،المجلد 06، العدد 02،2021، ص1034–1035

مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين .وهي تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين في العالم[1]

يستنتج من هذا التعريف أن عملية الرقمنة تتم عبر مراحل هي :

1. تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، كأن نقوم بتحويل الملفات الخاصة بالمسار المهني للموظف في الشكل الورقي إلى ملف إلكتروني باستعمال الماسح الإلكتروني ثم تخزينه في جهاز الكمبيوتر، أو في السحابة الرقمية،
2. ثم يتم ربط الهيئات الإدارية بواسطة الإنترنت وإتاحة المجال لكل جهة حسب اختصاصها في إمكانية اطلاعها على ملف أي موظف إن استدعى الأمر لذلك.

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة

إن التحول من التنظيم الإداري التقليدي إلى تنظيم الاتصالات الإلكترونية، شأنه شأن أي مشروع آخر، يحتاج إلى تهيئة البيئة المواتية لطبيعة عمله، حيث هو عملية متعددة الجوانب والمفاهيم والممارسات .

الفرع الأول: المتطلبات الإدارية

وتتمثل المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها لدى رقمنة الإدارة في التالي:

1. **وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس :**

التي تشمل في إطارها العام إدارة أو هيئة على المستوى الوطني تتولى وظائف التخطيط، والمتابعة، والتنفيذ ووضع الخطط لتجسيد رقمنة الإدارة والإدارة خاصة، بما فيها الاستعانة بجهات استشارية وبحثية لدراسة واستنباط المواصفات العامة لهذا المشروع، والعمل على التكامل والتوافق[2] بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة، بما يعني لزوم توفير الدعم المالي والاستراتيجي من الحكومة المركزية لإجراء التحول الإلكتروني المطلوب بسلاسة ويسر.

[1] ربيع نصيرة ، المرجع السابق، ص1034-1035

[2] يوتجى سامية ، **أطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013**، مجلة معارف ، العدد 18، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة أكلي محند أولحاج بويرة ، جوان 2015،ص 213-214

2. **الإصلاح الإداري :**

إن التوصل إلى تحقيق تحول إلكتروني ناجح في تطبيق الإدارة يشمل: التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية وخُبراء لتأمين المعلومات وحماية البرامج والتعاملات والوثائق، إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية، والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة لها القدرة الإدارية وترشيدها، وكذا تبسيط قواعد إثبات التصرفات الإلكترونية خاصة منها ما يتعلق بتنظيم التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني.

3. **تطوير هيكل التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الإلكترونية وفق تحول تدريجي :**

بإعادة تنظيم الجوانب والمُحددات الهيكلية للإدارة ومختلف وظائفها بما ينسجم ومتطلبات الإدارة الإلكترونية من حيث إن الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبطة بنسيج الاتصالات، كما أن الأمر [1]

يتطلب استحداث إدارات جديدة وإلغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها البعض، وكذا إعادة تشكيل الإجراءات والعمليات الداخلية لضمان توفير الظروف الملائمة لرقمنة الإدارة بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة الانضباط في إطار زمني متدرج ومحدد.

4. تأسيس نظام كفيل بحماية الإدارة الإلكترونية من مخاطر البيئة الرقمية:

تعد مسائل الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية وحماية المعلومات الوطنية والشخصية وصون الأرشيف الإلكتروني من أهم معضلات العمل الإلكتروني؛ باعتبار أن عملية الرقمنة تستلزم مبدئيا تطبيق إجراءات نقل وحفظ ومعالجة كافة المعلومات والوثائق إلكترونيا لتنفيذ متطلبات الإدارة.

ومن أجل تحقيق أمن المعلومات بتقليص التأثيرات السلبية على استخدام الانترنت، وإزالة تخوف المتعاملين من مخاطر العمل الإلكتروني، وما يمكن أن يلحقه من أضرار على مصالحهم أثناء المعاملات الإدارية، وجب اتخاذ جملة من الإجراءات هي: وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الانترنت، وضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحد

[1] يوتجى سامية ، المرجع السابق،ص 213-214

من السطو الإلكتروني وانتهاك الخصوصية المعلوماتية، تحديد أطر الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة مع ضبط آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية، الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن بالإضافة إلى تشفير البيانات المحفوظة وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

الفرع الثاني: المتطلبات السياسية

عن طريق التأسيس لإرادة سياسية داعمة لاستراتيجيات رقمنة الهياكل الإدارية في الدولة وإدخال التغييرات الضرورية على أساليب العمل الإداري، خاصة من حيث: اعتماد قناة موحدة لخدمة العملاء من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية الإدارية إلكترونيا، وتبسيط عمليات الحصول على الخدمات الحكومية اعتمادا على أحدث التقنيات، وتوعية المواطنين بجدوى سياسات التحول الإلكتروني تطبيقا لمشروع إدارة بلا أوراق ودون طابور[1].

الفرع الثالث: المتطلبات القانونية

من خلال وضع ما يمكن أن يعتبر بمثابة بنية تحتية قانونية، تتضمن إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول الإلكتروني لنظام الإدارة التقليدية؛ الذي يستلزم واقعا استنباط قواعد قانونية جديدة واستخدام مفاهيم مستحدثة إلكترونيا لإضفاء المشروعية والمصداقية على العمل الإداري على أن المتطلبات القانونية الأساسية لرقمنة الإدارة تتباين في جملة من التشريعات تتولى تنظيم مواضيع منها: نشر المعلومات والسر المهني، رسوم استخدام الموقع الإلكتروني، ضمان حقوق الأطراف المعنية بالعمل الإلكتروني، تجريم انتهاك التوقيع الإلكتروني.

ويمكن أن تتضمن تشريعات رقمنة الإدارة إجراءات قانونية من بينها: منح المواطنين الحق في الحصول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوسائل إلكترونية باستثناء ما يشترط قانونا حضور المعني بالخدمة شخصيا إلى الإدارة المختصة لتلقيها، النشر الإلكتروني للقوانين والقرارات والمعلومات والبيانات والإعلانات الإدارية، وتحميل نماذج المعاملات الإدارية

[1] يوتجى سامية ، المرجع السابق،ص215-216

الأكثر استخداما على شبكة الانترنت، يضاف إلى ذلك تمكين المواطنين من تقديم التصاريح المالية والتجارية إلكترونيا وفق شروط تحدد تعاقديا.

الفرع الرابع: المتطلبات الاجتماعية والإقتصادية

يساهم الجانبان الاجتماعي والاقتصادي بشكل فعال ومؤثر في إنجاح عملية رقمنة الإدارة، خاصة من حيث: العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول الإلكتروني وعلى دراية كافية بفوائد تطبيق التقنية في الأجهزة الإدارية خاصة حال الاستعانة بوسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني، توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية تكاليف الإنفاق على مشاريع الإدارة الإلكترونية بما فيها عمليات التغيير والتأهيل والتدريب الرقمي، الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل جديدة على المستويين المركزي والمحلي تمتاز بالديمومة والثبات[1]

المطلب الرابع : أشكال وخصائص وعناصر الرقمنة

سنتناول في هذا المطلب كل من أشكال الرقمنة في الفرع الأول و في الفرع الثاني خصائص الرقمنة و في الفرع الثالث عناصر الرقمنة.

الفرع الأول:أشكال الرقمنة

تتطور الرقمنة حسب تطور تكنولوجيا المعلومات لذا تأخذ الرقمنة عدة أشكال وتتمثل فيما يلي:

1. **الرقمنة في شكل صورة:** تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب والمحفوظات القديمة .

[1] يوتجي سامية ، المرجع السابق،ص215-216

2. **الرقمنة في شكل نص** يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الالكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة في صورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع امكانية تعديل وتصحيح الأخطاء.

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي :

1. **تقليص الوقت والمكان:** فالتكنولوجيا تتيح وسائل التخزين يمكن الوصول إليها بسهولة
2. **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين العامل ونظام الذكاء الصناعي مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطور المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية وتحكم في عملية الإنتاج.
3. **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الدلالات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى
4. **التفاعلية:** يقصد بها أن المستعمل لهذه التكنولوجية يمكن أن يكون مستقبل ومرسل، والمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة
5. **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت
6. **اللامركزية:** وهي تسمح باستقلالية التكنولوجية المعلومات حيث الانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال
7. **قابلية توصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع [1]

[1] بوشلوح دنيا، مريش كريمة،مرجع سابق،ص14-15-48

8. **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته وذلك عن طريق وسائل الاتصال في أي مكان.
9. **قابلية التحويل:** يقصد بها نقل المعلومات من الوسيط إلى آخر: كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.
10. **اللاجماهرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة فهذا يعني إمكانية تحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.
11. **الشيوع والانتشار:** وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي للنمط المرن.
12. **العالمية والكونية:** وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم وهي تسمح للرأس المال أن يتحقق إلكترونيا .فالرقمنة تتميز بكل هذه الخصائص الإيجابية التي تجعلها الخيار الأمثل للمؤسسات من أجل تقديم أفضل الخدمات وتطوير العمل الإداري وجعله أكثر مرونة، وتحقق أهداف المؤسسة خصوصا ونحن في عصر السرعة والتطور التكنولوجي، باعتبار الرقمنة تعتمد على استخدام التكنولوجيا لتحويل العمليات اليدوية إلى عمليات رقمية، وذلك لتحسين كفاءة العمل وتوفير الوقت والجهد[1].

الفرع الثالث:عناصر الرقمنة

1.الترميز الرقمي:

ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة(النصوص، الصورة، الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكومبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، ومن ثم إخراجها على

[1] بوشلوح دنيا، مريش كريمة،المرجع السابق،ص48

شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعدت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقميا وإخضاعها للمعالجة الألية أيضا.

2. أنظمة التراسل الرقمي:

ونعني به أنظمة التراسل الليزر ، وصناعة الأليات البصرية و المضخات البصرية التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة ، حيث تم استخدامها في شبكات النفاذ لما تمتاز به هذه الانظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع .

3. شبكات النفاذ الرقمي:

وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز (DLS) الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط الاشتراك، ذو جودة عالية ،وجهاز المحول (MODEM)، وتعد كلمة (MODEM) اختصار لكلمتي (Modulator) و(Demodulator) وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل وظيفتها تتلخص بتحويل الإشارة الرقمية المعبرة عن الصوت المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية السلكية ، بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل.

4. أنظمة التحويل:

حيث تعتمد هذه الانظمة على آليات مراقبة ذات جودة علية تؤمن التقارب بين المعلومات المرسلة و المعلومات المستقبلة ، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات[1].

[1] عواشرية الزبير، **النظام القانوني لوزارة الرقمنة والاحصائيات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون غداري،قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020-2021، ص15-16-17

5. شبكات الهاتف المحمول:

وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي و العشرون ، حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 2ميغا بايت في الثانية.

6.**تقنيات البث الإعلامي**:وهي المرحلةوصلت إليها التطورات في السنوات الاخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها ، لتحقيق الإرسال الرقمي الذي يوفره خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو.[1]

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للمرفق العمومي

يُعد المرفق العام من المفاهيم التي شغلت اهتمام المفكرين والباحثين نظرًا لارتباطه بالقطاعات الاستراتيجية التابعة للدولة، خاصة وأنه يمثل المظهر الإيجابي من نشاط الإدارة باعتباره يسعى لتحقيق وإشباع الحاجات الهامة والأساسية لأفراد المجتمع، والمرفق العام يشكل مرآة الدولة لأنه يرتبط بشكل عام بنشاطات ذات علاقة بسيادة الدولة ودورها الأساسي هو توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين، تحقيقا للأمن والاستقرار[2].

المطلب الأول : نشأة المرفق العمومي

تتنوع مهام الدولة و نشاطاتها بين ما يتعلق بحفظ النظام داخل حدودها و الدفاع عن مكوناتها و توفير الأمن و إرساء العدل لكل من فيها، أي بصفة عامة ضمان استفادة ساكنيها من الحاجات الضرورية خدمات كانت أم سلع، و هذا ما يصُبّ في قالب ما يُسمى " المرفق العام"،هذا الأخير و إن بقي لمدة طويلة كنشاط فعلي ما دام قد ارتبط بوظائف الدولة منذ ظهورها إلا أنه لم يظهر كنظرية قانونية إلا في نهاية القرن التاسع عشر 19 من خلال اجتهاد محكمة التنازع الفرنسية في قرارها الصادر في قضية " بلانكو Blanco " في 8 فيفري 1873

[1] عواشرية الزبير، المرجع السابق، ص15-16-17

[2] ميلاس محمد الزين، **النظام القانوني للمرفق العام، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد: 05 العدد: 02، جوان 2021، الصفحة 244.

حيثُ رأت أن إثارة مسؤولية الدولة عن الأضرار الناجمة عن مرافقها لا يكون إلا بناءً على قواعد خاصة مختلفة عن القواعد التي تحكمُ العلاقات بين الأفراد، و بذلك أقرت المحكمة بوجود مظهر ثان لنشاط الدولة يُشكل أساس تطبيق القانون الإداري و معيار لاختصاص القاضي الإداري، ألا و هو المرفق العام.

بَيد أن قرار بلانكو و بالرغم من أهميته لم يخلُص لتعريف جامع و مانع للمرفق العام الذي عان و ما يزال يعاني إلى غاية يومنا هذا من أزمة في مفهومه لم تجد حلولا مرضية،[1] لأن الأمر يتعلق بمفهوم يصعب رسم حدوده بدقة نظراً لتشعُبه و تعدُد عناصره و اختلاف معانيه و مجال تدخله من مكان لآخر و من زمان لآخر فعلى الصعيد القانوني (النصي) فإن أغلب النصوص القانونية سواءً كانت دستورية، تشريعية أم تنظيمية لا تعطي تعريفاً مُحدداً للمرفق العام نظرا لطبيعتها المُقتضبة، بل تكتفي بإضفاء صفة مرفق عام على نشاط معين من دون تفاصيل.

تعود وقائع القضية إلى أن فتاة تُدعى أنيس بلانكو أصيبت بجروح تسببت فيها عربة تابعة لمصنع التبغ التابع للدولة و الموجود بمدينة بوردو الفرنسية، فرفع والدها السيد بلانكو دعوى أمام المحكمة المدنية بنفس المدينة، التمس فيها إلزام الدولة بصفتها المسؤولة مدنياً بتعويض ابنته، إلا أن المحكمة دفعت بعدم الاختصاص في حُكمها الصادر في جويلية 1872 م فعُرضت[2] القضية أمام محكمة التنازع التي قضت باختصاص القضاء الإداري،مُعبرة أن الإدارة كسُلطة عامة لا يُمكن أن تحكُمها مبادئ القانون المدني المُخصصة أصلا لتنظيم العلاقات بين الأفراد[3].

---

[1] أوكال حسين ، **النظام القانوني للمرفق العام الصناعي والتجاري في الجزائر** ، أطروحة لنيل الدكتوراه ، فرع الدولة والمؤسسات والعمومية ، كلية الحقوق سعيد حمدين ، جامعة الجزائر 1 ،2018 ، ص02-03

[2] أوكال حسين ، **المرجع السابق** ، ص02-03

[3] المرجع نفسه،ص132-133

هذا المفهوم الذي يجد أصله وأساسه في قرار بلانكو الشهير الصادر عن محكمة التنازع بتاريخ فيفري 1873 الذي نص أنه: " حيث أن المسؤولية التي يمكن أن تتحملها الدولة بسبب الأضرار التي يلحقها أعوان المرفق العام بالأفراد لا يمكن أن تخضع لمبادئ القانون المدني حيث أن هذه المسؤولية ليست عامة أو مطلقة بل لها قواعدها التي تتغير حسب مقتضيات المرفق العام وضرورة التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد لقد أسس قرار بلانكو لعدة أسباب من بينها:

- يعتبر البعض أن هذا القرار كان التأسيس الحقيقي للقانون إداري، له قواعد متميزة عن القانون العادي.
- اعتبار المرفق العام حجر زاوية في تحديد اختصاص القاضي الإداري.
- التأسيس الحقيقي للازدواجية القضائية، ولوجود قضاء إداري متميز عن القضاء العادي.
- التأسيس للمسؤولية الإدارية للمرافق العامة {عن الأضرار التي تتسبب بها نشاطاتها على الأفراد والغير}، والإقرار بتميزها عن المسؤولية في القانون الخاص.

تمثل الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 العصر الذهبي للمنازعة الإدارية، حيث وضع لها مجلس الدولة الأسس إعتمادا على مفهوم المرفق العمومي،وهو المفهوم الذي سينبري الفقه للدفاع عنه في إطار مدرسة المرفق العمومي، انطلاقا من قرار بلانكو، اعتبر مجلس الدولة المرفق العمومي معيارا لاختصاص القضاء الإداري، وهذا في القرارات المتتالية المتمثلة في:

- قرار Terrier في06 فيفري1903.
- قرار Feutry في 1908.
- قرارTheron في 1910.
- قرارl’arrêt Compagnie générale françaises des tramways في 1910[1].

[1] أكرور ميريام،**مكانة المرفق العام في القانون الإداري الفرنسي**، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، العدد: 01 المجلد: 06، سبتمبر 2020، ص90-91

لقد حظي مفهوم المرفق العمومي على الصعيد الفقهي بالقبول، وتجمع فريق من الفقه للدفاع عنه منضويين تحت مدرسة المرفق العمومي أو مدرسة بوردو،الجامعة التي كان يدرس فيها عميد هذه المدرسة وأكثر المدافعين عنها الأستاذ ليون دوجي DUGUIT والتي إمتد إشعاعها إلى جامعات أخرى مثل جامعة باريس بفضل الأستاذ Jèze تضم هذه المدرسة أبرز المدافعين عن هذه الفكرة وهم من عمالقة فقهاء القانون الإداري الفرنسي[1] Bonnard و Rolland

المطلب الثاني : تعريف المرفق العمومي

من أهم موضوعات أي بحث ، التعريف بموضوع البحث، و ذلك لأن التعريف هو الذي بين أهمية الموضوع فضلا على أنه الوسيلة التي تكشف عن موضوعات الدراسة و زواياها.

وفي هذه الأهمية بالتعريف قيد الفقهاء و المفكرين لا يتفقون حول تعريف واحد و ثابت لأي موضوع، و ما إلا لاختلاف وجهات النظر، و لاختلاف الزاوية التي ينتقدها الفقيه معيارا و أساسا لتعريفه.ونستطيع أن نقابل اتجاهين رئيسيين في هذا المجال، يهتم الاتجاه الأول بالناحية العضوية أو الشكلية، ويهتم الاتجاه الثاني بالناحية الموضوعية أو الوظيفية.

الفرع الأول: التعريف حسب المعيار العضوي أو الشكلي

يعرف أصحاب هذا الاتجاه المرفق العام من ناحية الشكل، أو من زاوية العضو، ولهذا يقولون إن المرفق العام هو المنظمة التي تقوم الدولة أو أحد الأشخاصالإدارية بإنشائها.

واضح أن التعريف جعل المرفق العام "المنظمة" وهذا عنصر شكل أوعضوي، ثم أنها منظمة تقيمها "الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية" وهذا أيضاً عنصر عضوي شكلي. ويمد الاتجاه ناحية الشكل استطرد التعريف ليعلن عن نشاط هذه المنظمة وهدفها [2]

[1] أكرور ميريام،المرجع السابق، ص93

[2] محمد الشافعي بوراس ،**القانون الاداري**، بدون دار نشر، بدون طبعة النشر، بدون سنة النشر،ص201

ولكن باعتبار النشاط الهدف عنصراً ثانوياً في التعريف. فجاء التعريف، (المرفق العام منظمة تقوم الدولة أو أحد أشخاصها الإدارية بإنشائها لممارسة نشاط معين بغية تحقيق مصلحة عامة). ويتميز المعيار الشكلي بالسهولة والوضوح، ولكنه معيب بأنه غير جامع لكل أنواع المرافق العامة، كما أنه غير مانع من دخول غيرها تحت عباءة التعريف. ولهذا نجد قضاء مجلس الدولة الفرنسي قد عدل عن الاعتداد بهذا التعريف، وخرجت أحكامه الحديثة على أساس المفهوم الوظيفي أو الموضوعي للمرفق العام.

الفرع الثاني: التعريف حسب المعيار الموضوعي أو الوظيفي

أساس المفهوم الوظيفي يهتم هذا الاتجاه بالزاوية الموضوعية أو الوظيفة أكثر من اهتمامه بالناحية الشكلية. ولهذا جاء التعريف الموضوعي أو الوظيفي يعرف المرفق العام بأنه : النشاط الذي تقوم به الدولة أو أحد أشخاصها الإدارية بغية تحقيق مصلحة عامة فإذا كان المرفق العام بالتعريف العضوي الشكلي هو "المنظمة" فإن المرفق العام بالمعيار الوظيفي الموضوعي هو "النشاط". وإذا كان المعيار العضوي معياراً سهلاً، فإن المعيار الموضوعي معيار غير سهل، ويحتاج للكثير من الجهد والبحث لتطبيقه، ومع ذلك فإن غالب الرأي في الفقه يميل إلى هذا المعيار وذلك لإنضباطه ولأنه جامع مانع.[1]

و يرى الأستاذ عمار بوضياف أن لفكرة المرفق العام علاقة وثيقة بالقانون الإداري كفرع من فروع القانون، حيث استندت مدرسة المرفق العام لهذه الفكرة القانونية و اعتبرتها أساسا لتحديد نطاق القانون الإداري و تطبيق أحكامه.

كما اعتمد عليها أيضا لرسم مجال اختصاص كل من القضاءالعادي و القضاء الإداري ، و اعتبرت مدرسة المرفق العام الدولة بمثابة جسم خلاياه المرافق العامة، و يعتبر المرفق العام[2] أكثر المفاهيم القانونية غموضا و إثارة للجدل ، فمن الفقهاء من ارتكز على معيار الوظيفي ، و

[1] محمد الشافعي بوراس المرجع السابق، ص 201-202

[2] عمار بوضياف،**الوجيز في القانون الإداري** ، دار جسور للنشر و التوزيع ط 4 ،2017، الجزائر ص 429

منهم من استند في تعريف المرفق العام إلى معيار عضوي و منهم من مزج بين الأول و الثاني.

حيث أنه يقصد بالمرفق العام تبعا للمعنى العضوي كل منظمة تنشئها الدولة و تخضع لإرادتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور ، و من هنا جاز اعتبار كل من مرفق القضاء و الأمن و الدفاع و غيرها مرافق عامة لأنها منظمات أنشأتها الدولة بغرض أداء خدمة الجمهور،ويتصف هذا المعنى بالشمولية و الإطلاق حتى أن الدكتور أحمد محيو قال عنه يقصد بالمرفق العام تبعا لهذا المفهوم الإدارة بشكل عام[1].

و يقصد بالمرفق العام بالنظر إلى المعنى الموضوعي كل نشاط يباشره شخص عام بقصد إشبع حاجة عامة و من ثم تخرج عن نطاق هذا التعريف سائر النشاطات الخاصة كالمؤسسة الخاصة كما يخرج عنه المشروعات التي تستهدف فقط تحقيق الربح.

المطلب الثالث : عناصر و مبادئ المرفق العمومي

إن أساس و مبرر وجود أي مرفق عام هو تلبية الحاجات العامة للأفراد، حيث تقوم الإدارة العامة بإنشاء مرافق عامة التي تقتضيها الحياة العامة للمواطنين و ذلك لتحقيق المصلحة العامة[2].

الفرع الاول : عناصر المرفق العام

أولا:المرفق العام تنشئه الدولة:

يرى الأستاذ عمار بوضياف أن كل مرفق عام تحدثه الدولة ، و يقصد بذلك أن الدولة هي التي تقدر اعتبار نشاط ما مرفقا عاما و تقرر إخضاعه للمرافق العامة بناء على قانون معين و ليس من اللازم أن يكون كل مشروع تحدثه الدولة أن تتولى هي مباشرة إدارته فكثير ما تعهد الإدارة إلى الأفراد أو شركة خاصة بأداء خدمة عامة تحت إشرافها و هو الوضع الذي يجسده نظام الإمتياز أو الشركات المختلطة [3].

[1] عمار بوضياف،المرجع السابق، ص 429

[2] محمد فؤاد مهنا، المرجع السابق، ص09

[3] عمار بوضياف،المرجع السابق، ص 430

ويفترض في المرفق العام الذي تتولى احداثه أن الدولة أن يكون على قدر من الأهمية و إلا لكان قد ترك الأفراد، و في هذا المعنى قدم الفقيه دوجيه و صفا للمرفق العام باعتباره نشاطا بأنه : أنواع النشاط أو الخدمات التي يقدر الرأي العام في وقت من الأوقات و في دولة معينة أن على الحكام القيام بها نظرا لأهمية هذه الخدمات للجماعة و لعدم إمكان تأديتها على الوجه الأكمل بدون تدخل الحكام[1].

و يرى الأستاذ الشافعي بوراس أن أدوات الدولة تختلف في الإعتراف بالمرفق العام و إنشائه باختلاف النظم السياسية و اختلاف أحكام الدساتير في هذا الخصوص حيث يقول : أن النظم تدور في هذا المجال بين وسيلتين

الأولى : تقرر أن القانون هو الإرادة الوحيدة التي تنشئ المرفق العام.

الثانية : تعطي السلطة التنفيذية حق إنشاء المرفق العام بقرار إداري يصدر عنها[2]

ثانيا: تحقيق و تلبية الحاجات و المصلحة العامة :

و يرى الأستاذ محمد فؤاد مهنا أنه لا يمكن اعتبار أي مشروع مرفقا عاما إلا إذا كان يستهدف تحقيق النفع العام، و يقصد بالنفع العام ، في صورته العامة ، سد حاجات عامة أو تقديم خدمات عام للجمهور، و هذه الخدمات و الحاجات العامة قد تكون خدمات و حجات مادية كتوريد المياه و النور و توفير وسائل المواصلات و تقديم المساعدات الإجتماعية و المعونة الشعبية، وقد تكون خدمات و حاجات معنوية تحقق النفع للجمهور بطريق غير مباشر كما هو الشأن بالنسبة للنفع العام الذي تحققه مرافق الأمن و الدفاع، والتوجيه المهني و التوجيه الإقتصادي و التنظيم الإداري ، ذلك لأن وجود مثل هذه المرافق يحقق بذاته نفعا عاما مؤكدا باعتبارها عناصر أساسية في تنظيم الدولة،و لما كان المعروف أن الدولة لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون المرافق العامة ، فإن مجرد إنشاء مثل هذه المرافق يحقق المنفعة العامة، باعتبار ذلك من وسائل حماية وجود الدولة و حسن تنظيمها[3].

---

[1] عمار بوضياف ،المرجع السابق، ص 432

[2] محمد الشافعي بوراس،المرجع السابق،ص207

[3] محمد فؤاد مهنا، **الوجيز في القانون الإداري المرافق العامة**،مؤسسة المطبوعات الحديثة ،1961مصر، ص9-10

ويرى الأستاذ ناصر لباد أن إنشاء المرفق العمومي يستهدف تحقيق الصالح العام أو كما يقول البعض المنفعة العمومية وهذه هي الفكرة التي تبرز في جميع التعاريف التي تتناول المرفق العمومي وبالتالي فإن السعي وراء تحقيق الصالح العام هو الاهتمام الأساسي في هذا التعريف وبقصد بالصالح العام أو المنفعة العامة في صورته العامة هو سد حاجات عمومية[1] أو تقديم خدمات للمواطنين وقد تكون هذه الأخيرة مادية كتوريد الماء والكهرباء وتوفير وسائل المواصلات وتقديم المساعدات الاجتماعية، وقد تكون خدمات أو حاجات معنوية تحقق النفع للمواطنين بطريقة غير مباشرة كما هو الشأن بالنسبة للمنفعة العمومية التي تحققها على سبيل المثال مرافق الدفاع والأمن.

ويترتب على تمييز المرفق بهذا الوصف أن كل مرفق عام ينبغي أن يخضع الى مبدأ المجانية. ولا يقصد بذلك عدم وجود مقابل بل القصد أن فرض مقابل ما ليس هو الغاية المقصودة من خلال القيام بالنشاط. أي أن المجانية لا تفيد هنا انعدام المقابل انعداما تاما، بل تفيد فقط أنه ليس من الضروري أن يكون المقابل مساويا للتكلفة المالية للمرفق العام. فعندما يلزم الطالب في الجامعة مثلا بدفع رسوم رمزية كل سنة جامعية فان ما قدمه لا يغطي أبدا الخدمات التي ينتفع بها من مرفق التعليم العالي[2]

ثالثا: خضوع المرفق لسلطة الدولة

سبقت الإشارة أنه ليس كل مشروع يهدف الى تحقيق النفع العام يعد مرفقا عاما، لأن هناك من المشروعات الخاصة ما يعمل على تحقيق النفع العام كالمدارس والجامعات الخاصة والجمعيات.

ومن هنا تعين أن يتصف المرفق العام بصفة أخرى تميزه عن غيره وهي خضوعه للدولة. وهو ما يترتب عليه أن لهذه الأخيرة وهيئاتها ممارسة جملة من السلطات على المرفق سواء من حيث تنظيمه وهيكلته أو من حيث نشاطه. فالدولة هي من تنشئ المرفق، وهي من تحدد له

[1] ناصر لباد، **الوجيز في القانوني الإداري**، لباد للنشر، ط3، 2006، الجزائر، ص 194

[2] إبراهيم عبد العزيز شيحا، **القضاء الإداري ولاية القضاء الإداري**، دعوى الإلغاء، منشأة المعارف، الإسكندرية 2006 ص 47-48

نشاطه وقواعده تسييره وعلاقته بجمهور المنتفعين، ومن حيث بيان سبل الانتفاع ورسومه (السلطة على نشاط المرفق).

والدولة هي من تضع التنظيم الخاص بالمرفق وتبين أقسامه وفروعه وتعين موظفيه وتمارس الرقابة على النشاط وعلى الأشخاص (السلطة على المرفق كهيكل).

رابعا: خضوع المرفق لنظام قانوني متميز:

إن المشروع الذي رصد لتحقيق مصلحة عامة وأنشأته الدولة و تولت هي إدارته مباشرة أو عهدت به إلى أحد الأفراد أو الشركات انما يحكمه نظام قانوني خاص. وما أجمع عليه الفقهاء أن هذا النظام يختلف من مرفق إلى آخر. حسب طبيعته[1]

لما كانت المرافق العامة هي الأساس الرئيسي للقانون الإداري، فهي تخضع لنظام قانوني مختلف ومعايير للنظام القانوني الذي يحكم مشروعات القطاع الخاص وأنشطة الأفراد ،وهو ما يتمثل خاصة في ما يسمى بالمبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة[2]

الفرع الثاني: مبادئ المرفق العام

يتفق الفقهاء على أن هناك مبادئ أساسية مشتركة مابين مختلف المرافق العمومية تحكم تسيير هذه المرافق وهي :

- مبدأ إستمرارية المرفق العمومي.
- مبدأ المساواة أمام المرفق العمومي.
- مبدأ التكييف الدائم للمرفق العمومي.[3]

[1] ناصر لباد،المرجع السابق،ص 343

[2] محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري التنظيم الإداري النشاط الإداري** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ، 2013 ص 237-238

[3] ناصر لباد،**الأساسي في القانون الاداري**، دار المجد للنشر والتوزيع،الجزائر،ص157

أولا: مبدأ استمرارية المرفق العمومي:

لما كانت الموافق العامة تؤدي خدمات جوهرية ، ينظم الجمهور شؤون حياته على أساسها، كان لابد من إستمرار سير هذه المرافق بانتظام واضطراد حتى لا يدب الخلل والاضطراب في حياة الناس في حالة تعطلها، كما يحدث عند إنقطاع المياه أو الكهرباء عن المنازل او وفق وسائل المواصلات العامة، لذلك كان مبدأ دوام سير المرافق العامة هو أهم مبدأ من المبادئ التي تحكمها و التي يجب الحفاظ عليها والاعتراف بها دون الحاجة الى النص عليها صراحة، وقد أقر القضاء الاداري في فرنسا ومصر هذا المبدأ وجعله أساسا لكثير من النظريات التي صاغها وطبقها في مجال القانون الاداري.

ويترتب على إقرار مبدأ دوام سير المرافق العامة نتائج عدة:

- تحريم الاضراب.
- تنظيم استقالة الموظفين.
- نظرية الموظف الفعلي.
- نظرية الظروف الطارئة. تحريم الحجز على أموال المرافق العامة[1].

فالمرافق العامة انشئت لإشباع حاجات عامة وتحقيق نفع عام وهذه الحاجات و المنافع مستمرة، الامر الذي يقتضي استمرار المرفق العام في العمل بانتظام لإشباعها لأن هذه الحاجات والمنافع لا تشبع بمجرد قيام المرفق العام وانتظامه في تحقيقها لفترة زمنية محدودة مثال ذلك الحاجة إلى الخدمات الصحية و التعليمية والكهربائية والماء و النقل...إلخ.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الأفراد عند علمهم بوجود مرفق يؤدي لهم خدمة معينة سوف يرتبون أمورهم اليومية على أساس وجود المرفق واستمراره بالعمل بانتظام وإذا حصل أي إنقطاع في سير المرفق فإن هذا ينعكس مباشرة على المواطنين مما يؤدي إلى إرباك حياتهم اليومية[2] .

[1] ماجد راغب الحلو،**القانون الاداري**، دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية–مصر،1996،ص417

[2] ماهر صالح علاوي الجبوري ،**مبادئ القانون الاداري** ،دراسة مقارنة ،ط1،بغداد،2009،ص93

ثانيا: مبدأ المساوات أمام المرفق العمومي

تنحدر هذه القاعدة من مبدأ المساواة أمام القانون الذي نجده في أغلب الدساتير، فالقانون بطبيعته يضع قواعد عامة ومجردة لاتراعي فيها الأشخاص بذاتها ،ولهذا كان الجميع لديه واء ،وما كانت المرافق العامة تنشأ لفائدة الكافة فقد اقتضى هذا بالتبعية أن يتساوى لديها الأفراد[1].

ويترتب على هذا القول نتئج تتمثل في مبادئ فرعية هي المساواة المنتفعين من خدمات المرفق و المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة.

- **مساوات المنتفعين من خدمات المرفق:**

يقتضي هذا المبدأ وجوب معاملة المرفق لكل المنتفعين معاملة واحدة دون تفضيل البعض على البعض الآخر لأسباب تتعلق بالجنس أو اللون أو الدين أو الحالة المالية وغيرها، ويعود إلزام المرفق بالحياد بعلاقته بالمنتفعين إلى أن المرفق تم احداثه بأموال عامة بغرض أداء حاجة عامة ،ومن هنا تعين عليه أن لا يفاضل في مجال الانتفاع بين شخص وشخص وفئة و فئة أخرى ممن يلبون شروط الانتفاع من خدمات المرفق، ولا يتنافى هذا المبدأ مع سلطة المرفق في فرض بعض الشروط التي تستوجبها القوانين و التنظيمات كالشروط المتعلقة بدفع الرسوم او اتباع بعض الإجراءات أو تقديم بعض الوثائق، وعلى ذلك لا يعد انتهاكا للمبدأ المذكور أن تشترط مؤسسة سونلغاز على المنتفع وثيقة تتعلق بالعقار موضوع الخدمة لتتأكد من توافر الشروط التقنية (البناء غير الفوضوي).

- **المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة:**

يترتب على المبدأ العام وهو المساواة أمام القانون حق الأفراد بالالتحاق بالوظائف العامة، ولا يجوز من حيث الأصل فرض شروط تتعلق بالجنس أو اللون أو العقيدة للاستفادة من وظيفة معينة ، فالالتحاق بالوظائف العامة بات اليوم يشكل حقا دستوريا يتمتع به الأفراد ، غير

[1] محمد رضا جنيح،**القانون الاداري** ،مركز النشر الجامعي،سوسة–تونس،ط2 ،2008، ص298

أن التمتع بهذا الحق لا يمنع المشرع من أن يضبط الالتحاق بالوظائف بشروط محددة تتعلق بالحالة السياسية (الجنسية) و السن وحسن السيرة والسلوك وغيرها، كما يضبطه أيضا بإجراءات معينة كإجراء الدخول في مسابقة.[1]

ثالثا: مبدأ التكييف الدائم للمرفق العمومي

معروف أن اللوائح والنظم التي توضع لتنظيم سير المرافق العامة إنما يقصد بها تمكين المرافق العامة من تحقيق المنفعة العامة التي أنشئت من أجلها على أكمل وجه ولهذا فإن السلطة المختصة بوضع هذه اللوائح والنظم تتوخى منها دائما أن تكون محققة لهذا الغرض في الظروف التي وضعت فيها[2].

والمعروف كذلك أن الظروف و الأحوال الاقتصادية تتغير مع الزمن وهذا التغيير قد يجعل النظام الذي وضع في ظروف معينة غير محقق للأغراض المقصودة منه في الظروف الجديدة، ولهذا كان من الطبيعي أن يباح للسلطة العامة المختصة تعديل النظم المقررة للمرافق العامة في كل وقت تحقيقا للمصلحة العامة دون أن تتقيد بحقوق الأفراد التي قد تتأثر بهذا التعديلوبناءا على هذه المبدأ إذا غيرت الادارة في نظام المرفق من أسلوب إلى آخر فليس للموظفين التمسك بالنظام القديم الذي كان يحكمهم، كما أنه ليس من حق المنتفعين التمسك مجانية الخدمة خاصة إذا غيرت الإدارة الأسلوب من طريقة الاستغلال المباشر إلى أسلوب المؤسسة[3].

[1] عمار بوضياف ،المرجع السابق، 453-454

[2] محمد فؤاد مهنا،**الوجيز في القانون الاداري"المرافق العامة"** ، مؤسسة المطبوعات الحديثة،مصر ،1961،ص195

[3] عمار بوضياف ،مرجع سابق، ص468

المطلب الرابع: أنواع المرافق العامة

نتطرق في هذا المطلب لأنواع المرافق العامة حسب طبيعة نشاطها و تصنيف المرافق العامة حسب نطاق نشاطها المكاني، المرافق العامة من حيث أسلوب إنشائها والمرافق العامة من حيث تمتعها بالشخصية المعنوية.

الفرع الأول: حسب طبيعة نشاط المرفق العام

المرافق الإدارية العامة:

ويقصد بها المرافق العامة التقليدية التي ينصب نشاطها على وظائف الدولة الأساسية في حماية أمنها الخارجي والداخلي، وتولي المهام الأساسية التي تشبع الحاجات والخدمات العامة للجمهور، مثل مرافق الدفاع والأمن والتعليم والصحة والقضاء والنقل وغيرها، ويخضع هذا النوع من المرافق العامة لقواعد القانون الإداري، ويستخدم الوسائل البشرية والقانونية والمالية التي تستخدمها الإدارة العامة في ممارسة نشاطها.

المرافق العامة الاقتصادية:

وهي المرافق التي تمارس نشاطا ذا طابع اقتصادي ينحصر في المجال الصناعي والتجاري والزراعي والمالي مماثل للنشاط الذي يمارسه العاديين، وتخضع هذه المرافق لمزيج من القواعد القانون الإداري، وقواعد القانون الخاص، فهي تخضع لقواعد القانون الإداري بوصفها مرافق العامة بالنسبة لأنشطتها المرفقية القائمة على امتيازات السلطة العامة وخاصة بالنسبة لما تصدره.

من قرارات إدارية ملزمة، وبالنسبة لتحديد المركز القانوني للعاملين فيها وعلاقتها بالسلطة المركزية، كما أنها تخضع بالمقابل لقواعد القانون الخاص في نشاطها ووسائل إدارتها والعقود التي تبرمها مع الأفراد بسبب الطابع الخاص لنشاطها[1].

[1] نواف كنعان ، **القانون الإداري** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2006 ص 325

ولقد أثار ظهور المرافق الاقتصادية إشكالا على المستوى القانوني تمثل في إيجاد معيار فاصل بين المرافق الإدارية والمرافق الاقتصادية. نوجز هذا الخلاف فيما يلي:

الرأي الأول: معيار القانون الواجب التطبيق أو النظام القانوني الذي يخضع له المرفق:

وذهب مناصروه إلى القول أن ضابط التمييز بين المرافق الاقتصادية والمرافق الإدارية يكمن في أن النوع الأول من المرافق يخضع للقانون الخاص بحكم ممارسة لنشاط مماثل للذي يقوم به الأفراد. خلافا للنوع الثاني الذي يخضع كليا للقانون العام. ويؤخذ على هذا الرأي أنه يصادر على المطلوب فالخضوع لقواعد القانون العام أو القانون الخاص إنما هو نتيجة طبيعية ترتبت على الاعتراف بالطابع الإداري والاقتصادي للمرفق. ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه.
الرأي الثاني: معيار الغاية: رأى جانب آخر من الفقهاء أن أداة التمييز بين النوعين من المرافق الاقتصادية والإدارية تكمن في أن المرافق الاقتصادية تبتغي في نشاطها تحقيق الربح خلافا للمرافق الإدارية

ويؤخذ أيضا على هذا الرأي أن تحقيق الربح من عدمه هو نتيجة مترتبة على طبيعته. كما أن المرافق الإدارية تتقاضى رسوما لقاء قيامها بخدمة ما للجمهور.

الرأي الثالث: معيار طبيعة النشاط.

وهو أكثر المعايير الفقهية شيوعا بالنظر لدقته. ويقوم هذا المعيار على أساس طبيعة النشاط الذي يزاوله المرفق. فإذا كان هذا المرفق يمارس نشاطا يعتبره القانون تجاريا فيما لو قام به الأفراد عد المرفق على هذا النحو تجاريا. ولقد تبنى هذا الرأي كبار فقهاء القانون الإداري . ونحن بدورنا نعتقد أنه معيار سليم خاصة وقد سلط الضوء على ضابط يمكن الاعتماد عليه للتمييز بين النوعين من المرافق. وإذا كان الدكتور محمد أنس قاسم اعتبر أنه في المرافق الإدارية الوضع الغالب الإدارة هي من تدير النشاط خلافا للمرافق الاقتصادية يعهد بالنشاط لأحد أشخاص القانون الخاص[1].

[1] صالح جابر، **محاضرات في المرفق العامة والضبط لإداري،قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية**،جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي، 2022/2021ص42-43

المرافق العامة الإجتماعية:

هي مجموعة المرافق العمومية التي تمارس نشاطا إجتماعيا وتستهدف تحقيق أهدافا اجتماعية عامة من أمثلتها: مرفق الضمان الاجتماعي ، مرفق التأمينات، مرفق الحماية الاجتماعية للدولة، ويخضع هذا النوع من المرافق لقواعد القانون الإداري و القانون الخاص.

المرافق العامة المهنية:

وهي التي تزاول نشاطا مهنيا بحتا يستهدف تنظيم المهن الرئيسية في الدولة عن طريق أبناء المهن أنفسهم وتتولى هذا المرافق توجيه النشاط المهني بواسطة هيئات يخولها القانون بعض الامتيازات السلطة العمومية كمنظمات المهن الزراعية ومنظمة المهندسين و منظمة الأطباء، وغرف التجارة وغيرها، حيث تلزم القوانين المشتغلين بإحدى هذه المهن أن يشتركوا في

عضويتها ، وأن يخضعوا لسلطتها كمثال على هذا النوع من المرافق العمومية نذكر : منظمة المحامين ، منظمة موظفي قطاع المالية،. إلخ، إذ تخضع هذه المرافق لمزيج من قواعد القانون الإداري والقانون الخاص.

الجدير بالذكر ان كل هذه الأنواع من المرافق العمومية، قد تكون مرافق وطنية، كما قد تكون محلية، وهي تعتمد على نظام المعلوماتية والانترنت في الاتصال مع الجمهور المستهدف بالخدمة المقدمة أو المنتج، سواء عبر العناوين الالكترونية او المواقع الرسمية لها، وذلك في ظل عصر الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال[1].

[1] عتيقة معاوي،**تطور مفهوم المرفق العمومي في ظل تحول دور الدولة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،** جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ، الملجد 06، العدد 01، 2020، ص55

الفرع الثاني: حسب طرق تسيير المرفق العام

1. الاستغلال المباشر:

ويقصد به أن تقوم الدولة أو هيئتها بإدارة المرفق بنفسها مستعملة في ذلك أموالها وموظفيها ومستخدمة وسائل القانون العمومي، وهذه الطريقة هي أقدم الطرق لإدارة المرافق إطلاقا، وقد لازمت الدولة منذ ظهورها، تدار بها لآن جميع المرافق الادارية، لأن نشاطها لا يستهوي الأفراد وعادة ما يعزفون ويمتنعون عن القيام به لأنه يدر عليهم ربحا خلافا لنشاط المرافق الاقتصادية.ولا تقتصر طريقة الاستغلال المباشر على المرافق الادارية ، بل تمتد أحيانا للمرافق التجارية و الصناعية فالنقل بالسكك الحديدية يعد نشاطا تجاريا ورغم ذلك قد تقوم به الدولة بمفردها خاصة.

2. تسيير عن طريق المؤسسة العمومية:

يعتبر أسلوب المؤسسة العمومية وسيلة من وسائل إدارة المرفق العمومي وأكثرها شيوعا وانتشار خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بما يفيد وفي الدولة المتدخلة وتتميز عن الأسلوب الأول ان المؤسسة العمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وعمالها موظفون عموميون لا أجراء واموالها أموال عمومية، وقد أطلق عليها الفقه باللامركزية المرفقية كمقابل للامركزية الاقليمية.

3. تسيير عن طريق التفويض:

يعتبر تفويض المرافق العمومية، أحد أوجه الشراكة الاقتصادية أيضا بين القطاع العمومي و القطاع الخاص في ميدان تسيير المرافق العمومية، بحيث تستهدف السلطات العمومية من خلاله إلى دعم مجالات تتطلب تعبئة رؤوس أموال مهمة، وكذا تشجيع وخلق نوع من المنافسة داخل الاقتصاد الوطني، ويتم التكفل بأجر المفوض له بصفة أساسية من استغلال المرفق العمومي بموجب اتفاقية ، من أجل انجاز منشآت او اقتناء ممتلكات ضرورية لسير عمل المرفق العمومي، ويخضع المرفق محل التفويض إلى رقابة سلطة المفوضة[1].

[1] عتيقة معاوي، المرجع السابق، ص55

خلاصة الفصل

تم التطرق في الفصل الأول إلى إشكالية الدراسة وإبرازها وتوضيح أسباب اختيارنا لموضوع دراستنا سواء كانت من الناحية الموضوعية أو الذاتية، و المنهج المتبع كما تم شرح مجموعة من المفاهيم حول الرقمنة مبرزين بوادر نشأتها وتحديد مفهومها وكذا متطلباتها ومدى أهميتها فهي بالأساس تؤثر وبشكل كبير على نشاط المرفق العام، وكما تم التطرق الى مفهوم المرفق العام مبرزين أنواعه ومبادئه وتاريخ نشأته، فهذه المفاهيم تعتبر حجر الأساس للولوج الى دراستنا التالية في الفصل الثاني التي تتناول مشاريع الرقمنة في الجزائر وأثرها في سير المرفق العمومي مع الإستدلال بمجموعة من النماذج التي سعت و لازالت تسعى الحكومة الجزائرية لرقمنتها.

الفصل الثاني

أثر تطبيق الرقمنة على تطور المرفق العمومي الإداري

تمهيد :

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة بكل ما أوتيت من وسائل و بشتى الطرق لإرساء مجتمع يعتمد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، بإعتبار أن التحول نحو الخدمات العمومية الرقمية أصبح حتمية عالمية وضرورية لا مفر منها لمواكبة التطور المذهل في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وترشيد الخدمات العامة وتحسينها وتطوير العمل الرقمي ، كما أن مقتضيات الاصلاح الإداري والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية او ما يعرف بإعادة هندسة الإدارة فإنه يلزم مؤسسات الحكومة مركزية كانت أو لامركزية بنمط الشفافية و الوضوح في طريقة عملها ، وذلك من خلال تحقيق التفاعل و التواصل بين أجهزة الحكومة ومتلقي الخدمة وكذا بينها وبين مختلف المؤسسات والادارات المحلية ، وبالرغم من وجود بعض السلبيات التي تعرقل التحول نحو رقمنة الادارة خاصة على المرفق العمومي نظرا للميزة التي يتمتع بها من جهة وهي الخدمة العامة، ومن جهة أخرى تعدد المسفيدين من خدمات المرافق العمومية .

المبحث الأول: مشروع الجزائر في مجال الرقمنة

يتطلب تحسين وترشيد الخدمات الادارية العامة العمل بجهد وجدية للرفع من مستوى كفاءة الإدارة وترقية التعاملات اليومية و الدورية بينها وبين المواطنين لذلك لم يكن اتجاه الجزائر نحو تبني مشروع رقمنة الإدارة و الحكومة بمايسمى " مشروع الجزائر الالكترونية 2013" غريبا ، بإعتباره سعيا مبدئيا نحو ربط المؤسسات الإدارية في الدولة بشبكات اتصال تكون في مجموعها بمثابة بوابة رقمية حكومية تسمح بالتواصل من أجل دفع مخططات التحول الإلكتروني للخدمة العامة كأحد أشكال الحكم الالكتروني [1]

المطلب الأول: مشروع الجزائر في مجال رقمنة المرفق العمومي

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام و الإتصال بداية من عام 2009 ، شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة الى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، وكذلك الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

المشروع عبارة عن وثيقة صدرت في ديسمبر2008 والتي يمكن اعتبارها أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج الادارة الالكترونية المتكاملة في الجزائر،وحسب ماجاء على لسان وزير البريد و تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ذلك الوقت فإن الوثيقة لايمكن إعبارها مشروع الادارة الالكترونية ، فالاكيد أن الادارة الالكترونية جزء منها كما أنه ينظم محاور وأبعاد ويهدف، الى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقصاد وجعله رقميا .

إضافة إلى تقليص، البيروقراطية والوصول إلى السرعة في إتخاذ القرار[2].

[1] يوتجى سامية ،مرجع سابق،ص 220

[2] لبيد عماد، موزاي بلال، **الخدمة العمومية الالكرونية في الجزائر"معطيات الواقع ورهانات المستقبل"** ، المركز االوطني الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية ألمانيا،طبعة1، ماي 2021، ص 191

تعتمد إستراتيجية الجزائر الالكترونية على صناعة المضامين وتطبيق استخدامات التكنولوجيا الحديثة في حياة المواطن الجزائري،وهو ما يدفع بمشروع التحول الالكتروني إلى ضرورة توفير المنشآت القاعدية، خلال مراحل لاحقة، و يتطلب وقتا إضافيا لبلوغ هدف الحكومة الالكترونية ، خاصة وأن اللجنة الالكترونية بالوزارة قد سطرت لنجاح مشروع الحكومة الالكترونية (الإدارة العامة الالكترونية)، برنامج يرمي إلى تطوير تطبيقات وخدمات إلكترونية موجهة للإدارات عن طريق خلق شبكة داخلية.[1]

يمثل انتشار الانترنيت كتقنية محورية في استراتيجية التحول الالكتروني في الجزائر مرحلة مهمة في ارهاصات الانتقال نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الادارات، والتحول للخدمات الالكترونية في المؤسسات الحكومية ومحاولة اعتماد مفهوم الادارة الالكترونية كأداة لتطوير واصلاح الخدمة العمومية، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنيت في مارس 1994عن طريق مركز البحث العلمي والتقني[2].

انطلقت بوادر إرساء البنية التحتية الالكترونية في مؤسسات الدولة ، ببدء تنفيذ السياسة الوطنية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تقوم على تطوير البنية القاعدية للإتصالات وتأسيس مجتمع المعلومات ، بناءً على النقاط الأساسية التالية[3]:

الفرع الأول: التأطير التقني لعملية الرقمنة بتوفير بنية تحتية مناسبة

حيث تحتاج الدول إلى بناء منظومة متطورة للاتصالات ونظم جيدة لإدارتها، وخاصة زيادة إمكانية الاتصال عن بعد ذات النطاق والسرعة العالية مع تسهيل وصول الأنترنت[4]

[1] عبدالكريم عشور، **دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر**، رسالة ماجيستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2009-2010، ص 166و167

[2] مومنين فاطمة الزهراء، **الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر2013-2018**، رسالة ماستر في التنظيم السياسي والاداري ، قسم العلوم السياسية، جامعة أدرار ، 2018-2019، ص32

[3] يتوجي سامية، مرجع سابق، ص 221

[4] ربيع نصيرة، مرجع سابق،1036-1040

للمواطنين بتكلفة رخيصة ولتحقيق ذلك تحتاج الإدارة إلى توفير متطلبات تقنية تتضح في النقاط التالية:

- ترتبط بإيجاد حواسيب إلكترونية ونظم بيانات متاكملة وأكشاك إلكترونية في الاماكن العمومية.

1. رفع وزيادة الترابط بين مختلف الأجهزة داخل الدولة.
2. تطوير مختلف الاتصالات بما يتوافق مع التحول الالكتروني.
3. تطوير البنى التحتية الجديدة عن طريق رفع قدرات شبكة التدفق العالي و العالي جدا (بسط الالياف البصرية و الجيل الرابع للهاتف الثابت).
4. تحسين نوعية الخدمات واستقبال الزبائن[1].

وتحقيقا لهذا التوجه،اعتمدت الجزائر في سياستها الوطنية الرامية لتأسيس بنية تحتية إلكترونية وتأهيل الشبكة الوطنية على محورين:

1. محور عصرنة الشبكة الوطنية للإتصالات:

بالإدخال المكثف للتكنولوجيات الجديدة وبالرقمنة الكاملة للشبكات وتشغيل خدمات جديدة، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات الإنترنت ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بالشبكة ابتداءً من مارس 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني، والذي من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بالشبكات الإقليمية والدولية، ومنذ ذلك الحين قدر عدد الهيئات المشتركة في الإنترنت بحوالي 800هيئة منها 100هيئة في القطاع الجامعي، و50هيئة في القطاع الطبي، و 500في القطاع الاقتصادي، و150في قطاعات أخرى، بما يثبتّ أن الدولة عرفت نمواً ضعيفا في نسبة استعمال واشتراك الأفراد والمؤسسات في الإنترنت بسبب ضعف الدخل الفردي وصعوبة الربط الشبكي[2].

2. محور رفع طاقة الشبكة الوطنية للإتصالات : لا سيما بإنجاز البرامج التالية:

[1] ربيع نصيرة ، المرجع السابق،ص1036-1040

[2] يتوجي سامية، مرجع سابق، ص221

-إنجاز شبكة اتصال وطنية ذات ألياف بصرية يقدر طولها بـ 15.000كم

-الاعتماد أساسا على كابل بحري بألياف بصرية تقدر سرعتها بـ 10.5 جيجابايت، إضافة إلى تشغيل أرضية إنترنت بـ 100.000مشترك، مع إمكانية توسيعها نحو 1.5مليون مشترك.

- إضافة 5 مليون خط جديد في شبكة الهاتف النقال التابعة لاتصالات الجزائر، ثم مليون خط إضافي جديد مع توسيع شبكة نقل المعطيات للتكفل باحتياجات الهيئات الاقتصادية والمالية[1].

الفرع الثاني: التكوين التكنولوجي للمورد البشري كلبنة أساسية لعملية الرقمنة

يعتبر المورد البشري من أهم العناصر المكونة للإدارة والتي يرتكز عليها بشكل كبير في التسيير الإداري، مما يفرض السعي نحو توفير مناخ مناسب للعمل وتحسين التواصل فيما بينهم لتحقيق خدمة عمومية أفضل. ولذلك لابد من تكوينهم وتدريبهم وتعليمهم، بشكل مستمر ومساير للتطور التكنولوجي، دون تجاوز عملية التحفيز والترقية لديمومة عملية التكوين والتطوير وتحاشيا لعملية المقاومة التي تتولد عن عملية التغيير في محيط العمل سواء باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة تتطلب التكوين أو اعتماد نظم إلكترونية مستحدثة تتطلب التحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

تُمكن تكنولوجيا الاعلام والاتصال المورد البشري من التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، حيث تسمح عملية رقمنة المعلومات من تحديد المعلومات الضرورية عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة، أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير، ولا يوجد أفضل من النظم المعلوماتية أو الذكية لتقدم معلومات جاهزة للاستخدام مباشرة[2].

[1] يتوجي سامية، المرجع السابق، ص221

[2] ربيع نصيرة، مرجع سابق، 1040-1042

المطلب الثاني: أهداف مشروع الجزائر في مجال المرفق العمومي

التأطير القانوني في الجزائر لعملية الرقمنة كان الخطوة الأولى قبل البدء والإقرار بمشروع الجزائر الإلكترونية(2013-2009) ولتحقيق هذه الغاية قامت الجزائر بفتح قطاع الاتصالات لتطوير الخدمة العمومية، واستكملت عملية التأطير بوضع مجموعة من القوانين لإرساء دعائم الإدارة الإلكترونية[1]

ساير المشرع الجزائري مختلف التطورات لعملية الرقمنة حيث قام بإنشاء:

وزراة الرقمنة والاحصائيات وفق المرسوم التنفيذي رقم 20- 364 المؤرخ في 5 ديسمبر 2020 و تظم إدارتها المركزية على ثلاث مديريات (مديرية تكنولوجيا الرقمنة-مديرية التنسيق ومتابعة الرقمنة-مديرية النظام البيئي ودعم الاقتصاد الرقمي)ولكل مديرية أهداف مسطرة.

الفرع الأول: الاهداف المسطر من طرف وزارة الرقمنة والاحصائيات

1. أهداف متعلقة بتكنولوجيا الرقمنة :

- العمل بالتشاور مع الدوائر الوزارية على وضع نظام معلوماتي حكومي مندمج مساعد لاتخاذ القرار
- ترقية استعمال تكنولجيات الرقمنة
- اقتراح كل نشاط يهدف إلى تطوير الرأس المال البشري والكفاءات الوطنية الضرورية لتطوير الرقمنة[2]
- القيام بالدراسات الضرورية لإعداد الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتطوير الرقمنة
- إبداء الرأي حول كل إجراء تشريعي أو تنظيمي في ميدان الرقمنة

[1] ربيع نصيرة، المرجع السابق، ص 1040-1042

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-364، المؤرخ في 05 جمادى الاولى عام 1442 الموافق ل 05 ديسمبر 2020، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الرقمنة والاحصاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 74 مؤرخة في 08 ديسمبر 2020م

- المشاركة في وضع إطار التقييس وتوافقية الأنظمة المعلوماتية التابعة للدولة
- المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية.
- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير التصديق الإلكتروني والمشاركة في تنفيذها.
- السهر على وضع مرجع تكنولوجي يفصل في الفرص التكنولوجية الناشئة والمخاطر التكنولوجية المتعلقة بها
- إنجاز لحساب الحكومة، كل خبرة أو تقييم يندرج في مجال اختصاص الوزارة في ميدان الرقمنة.
- ضمان اليقظة في مجال المهن والكفاءات في الرقمنة

2. أهداف متعلقة بالتنسيق ومتابعة الرقمنة:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال الرقمنة ومتابعة تنفيذها
- المصادقة في إطار تشاوري على خطط العمل القطاعية في مجال الرقمنة
- وضع، بالتشاور مع الدوائر الوزارية، الآليات المتعلقة بإعداد والمصادقة ومتابعة مخططات العمل القطاعية في مجال الرقمنة
- ضمان متابعة تنفيذ النظام المعلوماتي الحكومي المدمج المساعد على اتخاذ القرار
- السهر بالتشاور مع القطاعات المعنيةعلى وضع آليات تمويل ملائمة لتطوير مخططات العمل القطاعية في مجال الرقمنة وتسهيل الولوج إليها
- اقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلقين بتطوير الرقمنةوضع الأدوات والوسائل العملية للتنسيق بين الوزارات قصد تعزيز التضافر بين الدوائر الوزارية في مجال الرقمنة[1]
- إعداد تقارير دورية حول تقدم مؤشرات تطوير الرقمنة واقتراح كل إجراء أو عمل يهدف إلى تحسينها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-364، المرجع السابق

- اقتراح، بالتنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة، عناصر استراتيجيات تعاضد الموارد الرقمية الحكومية وترشيدها واستعمالها الأمثل
- تصميم وإعداد الأدوات المنهجية للمتابعة والتقييم في مجال الرقمنة

3. أهداف متعلقة بالنظام البيئي ودعم الاقتصاد الرقمي:

- إقتراح، مع الأطراف الفاعلة، الإجراءات التي تمكن من تطوير الاقتصاد الرقمي.
- توفير العناصر الضرورية لإ عداد الإطار القانوني والتنظيمي المتعلقين بتطوير الاقتصادالرقمي وتكنولوجيات المستقبل الخاصة بالقطاع وترقيته.
- القيام، بالتعاون مع القطاعات المعنية، بالدراسات حول الاحتياجات الوطنية المرتبطة بالاقتصاد الرقمياقتراح، بالتشاور مع القطاعات المعنية، الإجراءات التي تمكن من ترقية الشراكة العمومية والخاصة في مجال الاقتصاد الرقمي
- المشاركة في أعمال اللجان وفرق العمل على المستوى الوطني والجهوي والدولي التي تعنى بالجوانب المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات المستقبل
- اقتراح، بالتشاور مع الهياكل المعنية، الإجراءات التي تمكن من ترقية البحث وتحفيز نقل التكنولوجيا في مجال الاقتصاد الرقمي
- المشاركة في تنفيذ نشاطات التعاون المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية واقتراح، مع الأطراف الفاعلة، برامج التعاون ونقل التكنولوجيا والمهارة في ميدان الاقتصاد الرقمي[1]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-364، المرجع السابق

الفرع الثاني: الأهداف المسطرة للمحافظة السامية للرقمنة

وإستكمالا للأهداف المسطرة الرقمنة تم إنشاء المحافظة السامية للرقمنة ضمن المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 6 سبتمر 2023 محددا مهامها وتنظيمها وسيرها.

حيث تكلف المحافظة السامية بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة وبالتشاور مع القطاعات المعنية و المؤسسات و القطاع الاقتصادي و المجتمع المدني وتكلف أيضا بضمان متابعة الاستراتيجية الوطنية للرقمنة وتنفيذها

وبهذه الصفة تم تحديد الاهداف المسطرة للمحافظة السامية للرقمنة والمتمثلة في:

- السهر على توافق مخططات القطاعات المعنية في مجال الرقمنة مع الاستراتيجية الوطنية للرقمنة.
- تقييم انجازات كل قطاع واقتراح التصحيحات اللازمة وفق مؤشرات الاداء ذات الصلة بالرقمنة.
- ضمان توافق الاستراتيجية الوطنية للرقمنة مع متطلبات أمن الانظمة المعلوماتية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تحديد المشاريع ذات الاولوية و الاستثمارات الاستراتيجية وكيفيات تعبئة المورد البشري وأدوات التمويل الخاصة بها.
- اقتراح الادوات القانونية و التنظيمية أو/و أي حل تقني لضمان الفعالية و التحسين المستمر لمحاور التحول الرقمي.
- اقتراح كل تدبير من شأنه تعزيز السيادة الرقمية وتطوير المنتوج الوطني.
- اقتراح أي عمل يرمي الى تنمية المورد البشري والكفاءة الوطنية المطلوبة في مجال الرقمنة[1].

[1] المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 20 صفر عام 1445 الموافق ل 6 سبتمبر 2023،يتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها،الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد59،المؤرخ في 10 سبتمبر 2023م

- إنجاز وتشجيع كل الدراسات الاستشرافية حول تطوير الرقمنة وضمان اليقظة التكنولوجية.
- إقتراح إنجاز مشاريع بحث في مجال اختصاصها.
- التعاون مع المؤسسات و المنظمات الدولية المماثلة في مجال الرقمنة ، طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.
- المساهمة في تحيين مدونة النشاطات التابعة لمجال الرقمنة[1]

المطلب الثالث: مزايا رقمنة المرفق العمومي الاداري الجزائري

لقد اهتمت الدولة الجزائرية بتحسين الخدمة العمومية من خلال قوانينها التشريعية، فلم يعرف المشرع الجزائري الخدمة العمومية من خلال المرسوم التنفيذي 131/88المتعلق بتنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن واكتفى بتوجيه الإدارة إلى أن تضع تحت تصرف المواطن خدمة جيدة.

الفرع الأول: الخدمة العمومية الرقمية

كما لم يعرف المرسوم الرئاسي رقم 03/16المتعلق بالمرصد الوطني للمرفق العام الخدمة العمومية واكتفى بإشارة إلى اعتبار تقديم الخدمة العمومية للجمهور وظيفة من الوظائف المرافق العامة و تعرف الخدمات العمومية المقدمة إلكترونيا " بأنها الخدمات التي تقدمها إحدى الجهات الإدارية الحكومية باستخدام إحدى الوسائل الإلكترونية المتاحة: الإنترنت، الشبكات المحلية، البريد الإلكتروني... لجمهور المستفيدين بما يحقق التفاعل بينهم"

وتقسم هذه الخدمات المقدمة الكترونيا حسب الأطراف المشتركة في الخدمة المقدمة إلكترونيا، إلى[2]:

[1] المرسوم الرئاسي رقم 23-314 ،مرجع سابق

[2] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدما ت المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديا"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقصادية ، برلين-ألمانيا،ط 1، 2021،ص160

1. **الخدمات الالكترونية من الحكومة إلى الحكومة** :لتحسين إجراءات العمل بين مختلف الإدارات الحكومية.
2. **الخدمات الالكترونية المقدمة من الحكومة إلى الموظفين** :سواء خدمات وظيفية، أو خدمات تنمية وتدريب، أو خدمات ثقافية واجتماعية.
3. **الخدمات الالكترونية المقدمة من الحكومة إلى المواطنين** :الخدمات التي تقدم من طرف المرافق طبعا الحكومية عن بعد للمواطنين دون التوجه إلى مواقع تلك التنظيمات الحكومية، وهذا يتطلب الآلية الإلكترونية، وهذا المنظور يتوسع في تقديم الخدمة وفق رغبات وتطلعات المواطن، وليس فقط من خلال الوسيلة الأفضل من وجهة نظرهم
4. **الخدمات الالكترونية المقدمة من الحكومة إلى قطاع الأعمال** :إن وضع القطاع الخاص يساعد في تقديم الخدمات له الكترونيا من قبل الحكومة، حيث يتقدم على القطاع الحكومي فيما يتعلق بالاستفادة من التقنيات المعلوماتية، وبالأخص في مجال التجارة الإلكترونية.وكل هذه الأنواع تتكامل من أجل تحقيق الأهداف المخططة من طرف الدولة، ومن أجل الوصول إلى مجتمع معلوماتي قادر على إنجاز المعاملات بسهولة ويسر وكفاءة عالية الأداء.

الفرع الثاني:مزايا رقمنة المرفق العمومي الاداري من منظور المواطن

يتوقع المواطن أن تحقق له الإدارة الإلكترونية فوائد مختلفة، نذكر منها :

- تخفيف العبء عن المواطنين من حيث توفير الوقت والجهد والمال، لأن الوقت والجهد والمال من العوامل المهمة التي تحكم نمط الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة.
- توفير خدمة مستمرة على مدار 24ساعة في اليوم، وفي جميع الأيام
- تحقيق قدر من الشفافية للمواطنين، من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لمعظم المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة بالخدمات[1].

[1] لبيد عماد، موازي بلال، المرجع السابق،ص161

- المساواة في المعاملة، فكل مواطن له الحق في الحصول على الخدمات المقدمة والمتاحة بنفس القدر والسرعة والقيمة، حتى ذوي الاحتياجات الخاصة.
- معرفة المواطنين متطلبات وإج ارءات الخدمة من دون الحاجة إلى الذهاب إلى م اركز الخدمة، ومن ثم التقليل من عدد مرات التردد.
- انخفاض الوثائق الورقية المتبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات[1]
- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة، وتمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا، كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لانجاز المعاملات.
- تحقيق السرعة المطلوبة لانجاز إجراءات العمل، وبتكلفة مالية مناسبة.
- توفير المعلومات للزبائن داخل الوطن وخارجه[2]
- .تقديم أحسن الخدمات للمواطنين وهذا الإهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لإستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها وضرورة إنتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة للمعلومات المتوفرة واستخلاص النتائج وإقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.
- سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع أي إتاحة تقنيات الحكومة الإلكترونية للجميع في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل
- تقليص حاجات النقل وبالتالي الحيلولة دون الإزدحام في المدن لإمكانية أداء الأعمال عن بعد سواء للمتعاملين أو المستفدين[3].

---

[1] لبيد عماد، موازي بلال،المرجع السابق ،ص158

[2] سحر قدوري،**الادارة الالكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة**،مركز المستنصرين للدراسات العربية و الدولية ،جامعة المستنصرية,مجلة المنصور ،العدد14، الجزء الاول،2010، ص162

[3] لبيد عماد، موازي بلال، مرجع سابق،ص86-87

الفرع الثالث: مزايا رقمنة المرفق العمومي الاداري من منظور الإداري

- تقليل نسبة التعقيد، وتبسيط إجراءات العمل بين الحكومة وبين المواطنين.
- اختصار عدد الدوائر المساهمة في إنجاز المعاملة، بفضل استغلال التقنيات في تحسين عمليات تكامل الخدمة الجديدة عبر المعلومات الدولية.
- تخفيض التكاليف وأداء الخدمات إلكترونيا بأعلى درجات الأداء، وفي أقل وقت.
- أداء الخدمات العمومية الكترونيا يوفر بيانات والمعلومات للمستفدين بشفافية أكبر، ويفتح قنوات اتصال بين المواطنين والجهات الإدارية أو الحكومية، للضغط على الحكومة أكثر.
- عرض إجراءات الحصول على الخدمة بصورة تسهل التعامل مع الجهاز الإداري فالحكومة تستطيع تغيير انطباعات المواطنين في شأن النوعية الروتينية للخدمات العامة التي تقدمها لهم، وإعادة ثقة ومصداقية المواطنين فيها، حيث أن إعادة بناء العلاقة مع المواطن تتطلب تزويده بالخدمات، وإيصالها على نحو مختلف، ومن دون الانتظار لمدة طويلة نتيجة الإجراءات المعقدة المتبعة لهذا الغرض.

كما أن كل هذه الفوائد للإدارة الإلكترونية تتجسد في إعادة هندسة النظم والإجراءات والنماذج الحكومية لتوفير خدمة أفضل وبكلفة أقل، وهذا ما يتطلع إليه المواطن المنتفع بالخدمة العمومية

- تقريب الإدارة من المواطن.
- تحقيق الاتصال الفعال، وتقليل من التعقيدات الإدارية.
- خلق بيئة عمل أفضل أي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهه التواصل بين الحكومة وجهات العمل الأخرى[1]

[1] لبيد عماد، موازي بلال، المرجع السابق،ص86-87 -158-159

- صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الالكترونية.
- الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها.
- انشاء قنوات اتصال اضافية بين الزبائن ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المختلفة من جهة والحكومية من جهة أخرى.
- اجتذاب الاستثمارات من خلال تحديد الفرص الاستثمارية القائمة.[1]
- تطوّر العمل الإداري فَي الإدارات والمرافق العامة ، ومواكبةحركة التقدم في المجال التكنولوجّي وتعزّز كفاءات إقتصاد الوطنً والمؤسسات العمومية
- تسهّل إجراء الإتصال بٌن مختلف الإدارات والمإسسات العامة ,تخفٌف أعباء كثرة الوثائق بالإدارات وتجنب مخاطر التعامل الورقً، والانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد[2]
- التغلب على مشكلة البيروقراطية بمفهومها الجامد . وأيضا من بين أهداف الإدارة الإلكترونية أيضا تفعيل مبدأ إدارة الجودة الشاملة وتعميمه والسعي إلى الإستفادة من الوفرات التي يقدمها من خلال التأكيد على أهمية تلبية إحتياجات العمل في الوقت المناسب والذي يكون فيه العميل محتاجا إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.
- إلغاء كامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصي حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تاثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء[3]

[1] سحر قدوري، مرجع سابق، ص162

[2] عيسى بن خدة ، باديس بومزير، **الادارة الالكترونية كآلية لتحسين أداء الخدمة العمومية في الجزائر**، جامعةالاخوة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد34، العدد2 ،جوان 2023، ص136

[3] كافية عيدوني وحميد بن حجوبة، **الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وافاق)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد ،02ديسمبر ،2017،ص223

المطلب الرابع :واقع الخدمة العمومية الرقمية في الجزائر

ليس من الإنصاف القول بعدم توافر إرادة سياسية لإنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، وهذا ما يمكنّ معاينته من خلال الجهود المبذولة في هذا الإطار، غير أن تحقيق الأهداف المنشودة يصطدم بجملة من العوائق[1].

ويمكن تقسيم هذه المعيقات الى ثلاثة أقسام (معيقات تنظيمية وإدارية ،معيقات بشرية، معيقات تقنية وفنية).

الفرع الأول: معيقات تنظيمية وإدارية

- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الادارة الالكترونية.
- محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر مقارنة بدول العالم الاخرى بسبب الفقر وانخفاظ الدخل الفردي.
- غياب الاطر التشريعية في مجال ضبط وتقنين المعاملات الالكترونية [2]
- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا الدعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت
- التأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى،وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية لدول العالم المتقدم في هذا المجال لاسيما وأن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى الدنظمة العالمية للتجارة.
- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها ، وتسير بوتيرة بطيئة رغم تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية و التجارية ، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة.

---

[1] ساسي عبدالرحمان ، عبدالله ديبة، **مشروع الجزائر الالكترونية"آفاق وتحديات"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أحمد دراية ،أدرار، 2022/2021،ص33

[2] عيسى بن خدة ، باديس بومزير،مرجع سابق، ص 361

- بطء عملية إتخاذ القرارات وعمليات الاصلاح و الاندماج بالاضافة الى طغيان البيروقراطية في الجانب الاداري وانخفاظ مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها[1]
- ارتفاع أسعار الأجهزة الالكترونية والحواسيب وارتفاع تكلفة الاتصالات بالنسبة للطبقة الفقيرة، التي يساعد على بناء مجتمع متمكن تكنولوجيا، وإن تحقق فسيخلق طبقية مجتمعية تؤثر على تحقيق الاستقرار والتقدم المبني على العدالة الاجتماعية[2]

الفرع الثاني: معيقات بشرية

- غياب الدورات التكوينية لرسكلة موظفي الادارة وتزويدهم بالخبرات اللازمة لإستعمال هذه التقنيات الحديثة و المتطورة من وقت لاخر.
- مقاومة التغيير في مختلف المؤسسات والادارات من طرف العمال و الموظفين خوفا من فقدان مناصبهم ، لاعتقادهم أن الالة حلت محل الانسان[3].
- ضعف المستوى التعليمي و الثقافي للمجتمع الجزائري رغم ارتفاعه الملحوظ في السنوات الأخيرة في مقابل تواضع الثقافة المعلوماتية و التفاعل الالكتروني[4] .
- عدم اقتناع القيادات الادارية بفكرة وبفلسفة الادارة الالكترونية وعدم قدرة الاداريين عن التخلي على نمط الادارة البيروقراطية ، وذلك نتيجة تفشي عقلية الزبونية و المحسوبية لدى الاداري الجزائري الذي لايزال بعيدا عن عقلية المواطن و الموظف لخدمة الوطن، والمواطنة لا الموظف لخدمة مصالح المقربين

---

[1] بن دادي هشام،سعيدات عبدالقادر معمر،**رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام إقتصادي، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2022/2021، ص35

[2] عماد لبيد ، موزاي بلال، **الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر "معطيات الواقع ورهانات المستقبل"** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقصادية ، برلين–ألمانيا،2021 ،ط1، ص51

[3] عيسى بن خدة ، باديس بومزير،مرجع سابق، ص 361

[4] بن دادي هشام،سعيدات عبدالقادر معمر، مرجع سابق، ص35

- تركز عقلية الشعب الجزائري على ضرورات الحياة البسيطة، واستبعاد إدخال التطور التكنولوجي ضمن أولويات الشعب بسبب نقص الثقافة، وغلبة متطلبات الحياة الكريمة بما يغني عن التفكير، مثل الدفع والتسوق الاكتروني، وغيرها من متطلبات عصر التكنولوجيا[1].

الفرع الثالث: معيقات تقنية وفنية

- ضعف تدفق الأنترنت والتؤخر في استعمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وهو ما يجعل الفارق كبيرا لسد الفجوة الرقمية
- مشاكل الصيانة التقنية لبرامج الادارة الالكترونية .
- التعثر في تجارب التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف القطاعات ، وخير مثال على ذلك أن المواطن أصبح يتخوف من إستعمال بطاقة السحب الالكترونية في مؤسسة بريد الجزائر بسبب كثرة الاخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني وانتهاء صلاحية البطاقة المغناطيسية ، مما يؤدي للعودة الى السحب التقليدي ، فضلا عن مشكلة النقص في تغطية الشبابيك الخاصة بالموزعات الالية للنقود الورقية في العديد من مناطق الوطن.[2]

[1] عماد لبيد ، موزاي بلا، **الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر "معطيات الواقع ورهانات المستقبل"**، مرجع سابق، ص51

[2] عيسى بن خدة ، باديس بومزير،مرجع سابق، ص 361

المبحث الثاني: نماذج رقمنة المرفق العمومي في الجزائر

لقد سعت الجزائر في إطار تنفيذ إستراتيجيةالالكترونية إلى عصرنة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين واستحداث العديد من التطبيقات والخدمات الرقمية في مختلف القطاعات والدوائر الوزارية، حيث سنتناول بعض النماذج لتلك الخدمات الرقمية ومن أبرزها[1]:

1. قطاع الداخلية والجماعات المحلية.
2. قطاع العدالة.
3. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
4. قطاع البريد والمواصلات.

المطلب الأول: قطاع الداخلية والجماعات المحلية

لقد أولت السلطات العليا في الدولة اهتماما بالغا بعصرنة وتطوير إدارة الجماعات المحلية لترقية أدائها ورفع مكانتها كإدارة جوارية قريبة للمواطن ، فقامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بوضع برنامج عمل يسمح بتطبيق وتجسيد الرقمنة على مستوى الادارة المحلية في أرض الواقع حيث يعتبر هذا المشرع كأحد أهم الآليات التي اعتمدتها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية للقضاء على معوقات الأداء الفعال في أجهزتها الادارية وهو ماسمح بإيجاد نظام الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى الولايات ، الدوائر والبلديات.[2]

إن تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر نجده على موقع وزارة الداخلية من خلال قانون الحالة المدنية والمراسيم التنفيذية والتعليمات الوزارية، ويعتبر قانون الحال المدنية قفزة نوعية في مجال الإدارة الالكترونية كآلية مستخدمة في تسيير الخدمة العمومية، وهذا ما نصت عليه المادة 25 من القانون رقم 14-08المؤرخ في 09اوت ،2014حيث نصت على انشاء سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية. قانون رقم 14 -08المؤرخ 09أوت 2014المتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19فيفري 1970المتعلق "بالحالة المدنية" الصادر في الجريدة الرسمية رقم 49المؤرخة في 20أوت 2014[3]

---

[1] مومنين فاطمة الزهراء ،المرجع نفسه،ص 44

[2] المير العيد، ابن خليفة سميرة، **رقمنة الادارة المحلية"مقاربة جديدة لتبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد الإداري"**،جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد08،العدد 01،2022،ص464

[3] لبيد عماد، موازي بلال، **الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر "معطيات الواقع ورهانات المستقبل"**، المرجع السابق،ص75

الفرع الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية

انطلقت عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية سنة 2009على مستوى 1541بلدية، وتمت رقمنة جميع سجلات عقود الميلاد، سجلات عقود الزواج، وشهادة الوفاة وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، او من اجل تمكن ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن، ليتمكن من حفظها او طباعتها.

وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية اعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون ان يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، وتسطيع اصدار في نفس الظروف شهادات الزواج والوفاة والسعي لتمديد العملية الى كافة الوثائق.

وكانت اول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة الحالة المدنية في ولاية باتنة 4 مارس 2010 وأصدرت اول شهادة رقم 12 في بضع ثواني على مستوى الشباك الالكتروني.[1]

الفرع الثاني: بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية أصدرت وزارة الداخلية ممثل في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها[2]:

- قرار مؤرخ في 9 ذو القعدة 1431 الموافق ل17 أكتوبر 2010 يحدد مواصفات التقنية لمستخرج الخاص بإصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري.
- قرار مؤرخ في 1صفر 1433 الموافق لـ 26 ديسمبر2012 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

[1] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديات**،المرجع السابق،ص75

[2] أمال بوحفصي ، محمد أمين صحبي، **الادارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الادارة المحلية**،جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس ،الجزائر، مجلة الجزائرية للسياسة والامن، المجلد02، العدد01، جوان2023،ص183–184

ويهدف مشروع جواز السفر الإلكتروني وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الى عصرنة وثائق الهوية و السفر حيث ستصبح الوثيقتين مؤمنيتين ذات شكل وتأثير وتضمن للمواطنين القيام بمختلف الاجراءات اليومية ، فمن الناحية التطبيقية أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بداية من 12 يناير 2012 على مستوى 45 دائرة بالمقاطعات الإدارية لحسين داي وعواصم الولايات[1].

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 210/10المؤرخ في 16سبتمبر 2010المتضمن احداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد الذي يمنح لكل شخص طبيعي من جنسية جزائرية وقاطن بها بصورة منتظمة، والذي يسجل على كافة الوثائق الرسمية ويتكون من 18رقما.

وكانت التجربة الأولى في مجال البيو مترية بإصدار جواز السفر الالكتروني ونظمت هذه الوثيقة الرسمية بموجب القرار المؤرخ في 19جويلية 2010ليحدد الوثائق المكونة لطلب جواز السفر البيو متري.

بالإضافة الى القرار المؤرخ في 23افريل 2015الذي يحدد الوثائق المكونة لملف طلب لحصول على جواز السفر البيو متري بالنسبة للمواطنين الج ازئريين المقيمين بالخارج[2]

وإجمالا فإن إجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في سبيل تطوير الادارة الالكترونية ومحاربة البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على الوثائق الادارية في الوقت المناسب وتشمل هذه الاجراءات :

- تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيومتري من 05الى 10 سنوات.
- تقليص الوثائق الادارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 29 الى14 وثيقة
- إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الادارات العمومية

[1] أمال بوحفصي ، محمد أمين صحبي ،المرجع السابق،ص183-184

[2] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدما المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديات**،مرجع سابق،ص75

- تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد إلى 10 سنوات بدل سنة واحدة
- إلغاء تحديد أجل صلاحية شهادة الوفاة من سنة لأجل غير محدد
- تكفل البلديات بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة للراغبين في تصحيح الأخطاء المتكشفة في الوثائق الحالة المدنية الخاصة بهذه الاجراءات تصحيحها عوضا عنهم بالتالي تخليص المواطنين وعدم التنقل بين البلدية والمحكمةوتمديد أجل التصريح بالوفيات بالنسبة للمواطنين القاطنين بالجنوب 20يوما بدلامن يوم واحد[1]

الفرع الثالث: التسجيل الالكتروني للحج وللإنتخابات

فيما يخص الحج فقد شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الالكتروني للحج 2016 وذلك عبر كافة بلديات الوطن، وساهم هذا الاجراء في تخفيف العبئ على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار بشباك البلدية[2]

ذهبت مختلف دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا في تبني الوسائل التكنولوجية في عملية الانتخابات لما توفره من حلول تضمن السلامة للعملية الانتخابية وتقلل من التكاليف المخصصة للعملية الانتخابية كما توفر الوقت وتؤمن على المعلومات ، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على التصويت عبر الانترنت في الانخابات الرئاسية 2020 ولقى نجاحا كبير في عدد من الولايات فيها.

ومن بين الوسائل التكنولجية علاوة على التصويت الالكتروني رقمنة قوائم التسجيل التي اعتمدتها الجزائر في سبتمبر 2020 قبل الانتخابات التشريعية ، حيث تم إسقاط العديد من الاسماء من القوائم الانتخابية بين متوفين و مزدوجي التسجيل، وهذه العملية التي أطلق عليها تطهير القوائم الانتخابية ، من شأنها ضمان نزاهة ومصداقية الانتخابات.

[1] أمال بوحفصي ، محمد أمين صحبي،مرجع سابق 184-185

[2] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدما المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديات**،مرجع سابق،ص76

وعليه ساهمت الرقمنة في إضفاء المصداقية على الانتخابات بالاعتماد على السجل الوطني الانتخابي الرقمي الذي يسمح بكشف تكرار التسجيلات في قوائم الانتخابية الأمر الذي يساهم في الحد من الفساد الاداري في العملية الانتخابية.[1]

المطلب الثاني:قطاع العدالة

تتطلب العدالة في المجتمع تأمين خدمة قضائية تقوم في أدائها على قواعد عمل شفافة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تطوير آليات الأداء والاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي من شأنه أن يؤثر بالإيجاب على عمل القطاع والتوجه به نحو إدارة الكترونية محورها المواطن، وتمنح لموظفي العدالة امكانية أداء مهامهم على أحسن وجه[2].

شرعت وزارة العدل في رقمنة هذا القطاع من خالل االنتقال إلى استخدام التقنية الرقمية في تقديم مختلف الخدمات العامة، والمعامالت القضائية إلكترونيا، تقوم على تحسين الخدمة العامة التي يقدمها مرفق القضاء عبر الشباك االلكتروني، ومعالجة القضايا التي تطرح على جهاز العدالة .حيث تم إنشاء موقع الكتروني(www.mjustice.dz) في نوفمبر 2003 ،كوسيطة تواصل مع المواطن فيما يتعلق بجميع نشاطات وزارة العدل تنظيم مختلف المسابقات، المناقصات، نشاطات الوزير. كمرحلة أولى، ثم في مرحلة ثانية تمكين المواطن من استخراج صحيفة السوابق العدلية في وقت قصير ومن أي جهة قضائية عبر كامل التراب الوطني. وفي مرحلة ثالثة تم فتح شباك الكتروني الستخراج وثيقة الجنسية وصحيفة السوابق العدلية من موقع وزارة العدل عن بعد،وفي سنة 2015 أصدرت الدولة الجزائري القانون الخاص بعصرنة قطاع العدالة[3].

وأوضح السيد طبي خلال اشرافه، رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي, كمال بداري, على افتتاح اشغال يوم دراسي حول موضوع "التقاضي الإلكتروني" بجامعة محمد بوضياف, أن

[1] المير العيد ، ابن خليفة سميرة،، مرجع سابق،ص 466

[2] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر "الواقع،الافاق،التحديات**،مرجع سابق،ص101

[3] لبيد عماد ،موازي بلال، **الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر "معطيات الواقع ورهانات المستقبل**" مرجع سابق،ص131

"تعزيز رقمنة قطاع العدالة يعد من ضمن الاولويات التي ستمكن من مسايرة متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية".

وذكر الوزير خلال مداخلته في هذا اليوم المنظم بمساهمة من مجلس قضاء المسيلة, أنه "التزما بالبرنامج الرئاسي المتعلق بمراجعة أساليب العمل وتسيير الجهات القضائية وتحسين أداء المرفق القضائي, فقد اتجه القطاع إلى العدالة الالكترونية", مبرزا في ذات السياق "تبنى استراتيجية خاصة بالتحول الرقمي تقوم على استخدام الوسائل التقنية الحديثة وتكفل الانتقال الآمن للمعلومات بصفة آنية نظرا لسرية المعطيات القضائية وخصوصيتها".

وأضاف أنه "بغرض تحسين أداء العمل القضائي, تم اعتماد استراتيجية ترتكز على أهداف اساسية من بينها توظيف تكنولوجيات حديثة في التسيير القضائي من خلال استخدام الانظمة الالية المستحدثة والمطورة لتسيير الملف القضائي وتحصيل المصاريف والغرامات القضائية وتسيير صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية وتسيير واستغلال البصمات الوراثية وغيرها من التطبيقات التقنية الاخرى".

كما شملت ذات الاستراتيجية رقمنة اجراءات التقاضي واستخدام التكنولوجيات الحديثة في التسيير الاداري والمالي للجهات القضائية والادارة المركزية وتسيير الموارد البشرية عن طريق مختلف الانظمة الالية المطورة لهذا الغرض, يضيف السيد طبي.

وأشار الى أن الوصول إلى التقاضي الالكتروني "يرتكز بصورة اساسية على تطوير البنية التحتية للقطاع", وذلك من خلال "مواصلة جهود التنظيم المحكم لها وفق المعايير الدولية المعتمدة بالنظر للتهديدات العالمية المتنامية التي يعرفها مجال المعلوماتية، الى جانب تحقيق الاستقلالية التكنولوجية من خلال الاعتماد على الكفاءات الوطنية للقطاع في تطوير الانظمة المعلوماتية[1].

ويمكن أن تظهر الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة من خلال الانجازات التالية:

[1] موقع وكالة لانباء الجزائرية،**تعزيز رقمنة قطاع العدالة أولوية لمسايرة متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية**،https://www.aps.dz/ar/algerie/144553-2023-05-27-18-38-40،تاريخ الاطلاع يوم الثلاثاء2024/03/27م،على الساعة 18:20

الفرع الأول: تطويرأساليب تسيير الادارة القضائية ودعم الحقوق والحريات الفردية

- اعتماد نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية وكذا سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى المجالس القضائية، قصد الاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع والمساهمة في تجسيد مبدأ الإدارة الإلكترونية.
- إرسال الوثائق وتبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني الداخلي للقطاع.
- تكريس آلية إرسال تقارير الخبرة ممضاة إلكترونيا وتبادل الوثائق بصفة الكترونية، بين الجهات القضائية والمصالح العلمية للضبطية القضائية.
- اعتماد آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، قصد تمكين الجهات القضائية من إرسال الاستدعاءات إلكترونيا، عوضا عن إرسالها بالطرق القانونية التقليدية، وإعلام المتقاضي بمآل قضيته، وبمختلف المعلومات التي تخصه بواسطة مجرد رسائل نصية قصيرة.
- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية، يديرها قاض وتساعده خلية تقنية، تشرف على عملية إنشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية، وفقا لأحكام القانون رقم 16-03، المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، وذلك لضمان الحماية القانونية للمعطيات الوراثية المحفوظة على مستواها.
- استحداث نظام معلوماتي بيومتري، يقوم على استغلال خصائص البصمة البيومترية، وقاعدة معطيات بيومترية وطنية لتشمل جميع بصمات المتابعين قضائيا ونزلاء المؤسسات العقابية، من أجل المساهمة في التعرف على الهوية في وقت قياسي وإضفاء المرونة[1] والسرعة على الإجراءات القضائية وكذا تسهيل عملية تسيير المؤسسات العقابية وتفادي حالات انتحال الشخصية

[1] موقع وزارة العدل، **عصرنة العدالة**، https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2، تاريخ الاطلاع يوم الثلاثاء 2024/03/27، على الساعة 18:50

- استحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال، يمكن من الإعلان عن إنذار بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الإعلام، قصد النشر الواسع للمعلومة بصفة آنية وعن بعد، وكذا المساعدة في إجراءات البحث والتحري من طرف كافة شرائح المجتمع

الفرع الثاني: تجسيد عدالة رقمية و اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي

- استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن خاص بالقطاع لضمان انسجام وتوافق المعطيات بغرض تسهيل استغلالها وتفادي تكرار البيانات.
- اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد، على الصعيدين الوطني والدولي، ساهمت بشكل كبير في تسهيل الإجراءات القضائية والتسريع من وتيرة الفصل في القضايا، من خلال سماع الشهود والأطراف والخبراء عن بعد واجتناب تحويل المحبوسين
- استخدام ذات الآلية، لتنظيم جلسات العمل والمحاضرات والدورات التكوينية.
- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، وفقا للقانون رقم

15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا، عبر الإنترنت[1]
- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

[1] موقع وزارة العدل،المرجع السابق

- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج والأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر من الحصول على القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج
- اتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا، عبر الإنترنت.
- توفير خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها.
- توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية، لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.
مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله، بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات.
- توفير إمكانية تتبع مآل القضايا، والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.
- فتح عناوين إلكترونية لاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد، وإتاحة خدمة المصادقة على صحة الوثائق القضائية، الموقعة إلكترونيا والمسحوبة عبر الإنترنت[1]
- استحداث مركز للنداء، بعنوان قطاع العدالة، قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد عن استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني، من خلال الرقم الأخضر (10-78).

- تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (البطاقة رقم 2)، ممضاة إلكترونيا.

[1] موقع وزارة العدل،المرجع السابق

- تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية، التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية، مع إقرار التحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين من الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.
- إنشاء أرضية للتكوين عن بعد.
- إنشاء أرضية النيابة الإلكترونية "e-nyaba" لتمكين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات، ...) من تقديم الشكاوى أو العرائض أمام النيابة عن بعد.
- تمكين المواطن من التسجيل للإستفادة من خدمة استخراج النسخة الإلكترونية عن بعد، لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 3)، للمدانين وغير المدانين.
- استحداث فضاءين بالموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل:

"**انشغالات**" لتلقي انطباعات وتطلعات وانشغالات المواطنين عن بعد، بخصوص مختلف خدمات مرفق العدالة.

" أقترح" لتلقي اقتراحات ومساهمات المواطنين عن بعد، بخصوص تحسين نوعية خدمات مرفق العدالة[1].

[1] موقع وزارة العدل، المرجع السابق

مواقع خاصة بقطاع العدالة:

نتيجة حرص قطاع العدالة على تسهيل تقديم الخدمات الكترونيا للمواطنين، فقد ت وضع بريد إلكترونية على مستوى موقع الواب لوزارة العدل تشتغل على مدار 24ساعة وخلال 07ايام ومتاحة للكل، وهي:

- البريد الإلكتروني "infocasier@mjustice.dz" "للإجابة على أسئلة المواطنين، بخصوص خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية رقم 03عبر الانترنت
- البريد الإلكتروني "infonationalite@mjustice.dz" "للإجابة على أسئلة المواطنين، بخصوص خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية عبر الانترنت.
- البريد الإلكتروني contact@mjustice.dz" للإجابة في وقت قياسي على أسئلة المواطنين، ويسمح حاليا موقع "واب" وزارة العدل، للمواطن بالإطلاع على منطوق الأحكام القضائية أو القرارات عبر نافذة "مآل الملف القضائي[1]

المطلب الثالث: في قطاع التعليم العالي

يعتبر قطاع التعليم العالي من القطاعات الحساسة أيضا باعتباره يضمن تقديم الخدمات الجامعية التي يحتاجها الباحث سواء كان طالب جامعي أو أستاذ باحث، بهدف تحقيق جودة العمل الجامعي باعتباره يساهم في تكوين النخبة من شباب المستقبل الذي يعتبر المادة الأولية لبناء الدول وتطورها ومن أجل ضمان ذلك شرعت الجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم في التحول نحو المعاملات الرقمية في مختلف المحاور التي لها علاقة بالبحث العلمي والنشاط البيداغوجي من خلال مبادرة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتفعيل الفضاء الرقمي[2] تحت شعار "صفر ورق،" وذلك باعتماد الكثير من التدابير والإجراءات التي نتج عنها اعتماد الرقمنة في القطاع.

[1] محبوب مراد، **الادارة الالكترونية كمدخل لتفعيل الخدمة العمومية في الجزائر**، ، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر،بسكرة المجلد11، العدد02،ص36

[2] بلول فهمية، **رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر:هل سيتحقق شعار صفر ورق في الجامعة الجزائرية**،، مجلة المفكر، جامعة عبدالرحمان ميرة بجاية الجزائر ،المجلد 18،العدد01،2023، 489-490

كما تجسدت رغبة الدولة أكثر من خلال اعتماد المخطط التوجيهي الرقمي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي يمتد من شهر نوفمبر 2022 إلى شهر ديسمبر 2024ويهدف هذا المخطط إلى تطوير استخدام الرقمنة من خلال سبعة محاور وهي: الرقمنة من أجل مرافقة تكوين الأستاذة، الرقمنة في عروض التكوين، الرقمنة لدعم نجاح الطلبة، الرقمنة في خدمة نشاطات

البحث، الرقمنة لدعم الهياكل القاعدية الدائمة، الرقمنة لدعم إدارة عصرية والرقمنة في مجال التبادل الجامعي الوطني والدولي[1]

حيث أوضح السيد بداري وزير التعليم العالي و البحث العلمي وعقب معاينته لمشروع أول معهد رقمي بجامعة "إبراهيم سلطان شيبوط" جامعة الجزائر 3 في تصريح للصحافة بأن القطاع "يعمل على رقمنة هياكل المؤسسات الجامعية بغية الرفع من مستوى الأداء وتحسين الجودة العلمية, إلى جانب توفير الظروف المناسبة للدراسة, سيما من خلال استخدام الذكاء الرقمي في مختلف الخدمات التي تقدمها هذه الهياكل.

كما أشار إلى أن القطاع "سيعمل على تعميم رقمنة كل هياكله مع نهاية السنة الجارية", مذكرا بأن مصالحه أنهت عملية رقمنة العمليات الخاصة بالبيداغوجيا على غرار تلك المتعلقة بمسار الطالب وأعضاء الأسرة الجامعية, فضلا عن رقمنة الخدمات الجامعية[2]

[1] بلول فهمية، المرجع السابق، 489-490

[2] وكالة الانباء،أهمية رقمنة هياكل اقطاع التعليم العالي للرفع من مستوى الاداء، https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/154824-2024-01-09-12-48-37، تاريخ الزيارة الاربعاء2024/03/28،على الساعة13.06

الفرع الأول: إنشاء اللجنة المكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

حسب ما جاء في المادة 2 و3 من القرار رقم 50 مؤرخ في 21جانفي 2018،الذي يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهي تكلف بالخصوص في:

- دعم مرافقة كل مسعى تنظيمي يتخذ بخصوص تطوير و الوصول إلى الرقمنة.
- تشجيع كل عملية تهدف إلى عصرنة الحكامة.
- اقتراح كل تدبير يسمح بتقييم مدى تقدم العمليات الموضوعة حيز التنفيذ من أجل تعميم الإدارة الإلكترونية.
- مرافقة ومتابعة وضع حيز التنفيذ النظام الاعلامي المدمج للقطاع بالتنسيق مع المصالح المركزية للوزارة و المؤسسات تحت الوصاية
- متابعة العمليات المرتبطة بتطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الوصاية وتعميمها.
- اقتراح مع المصالح المعنية وضع برنامج تكوين لفائدة المستخدمين المكلفين بالرقمنة، ومتابعة تطبيقه وتقييم نتائجه.
- جرد الوسائل (برمجيات والعتاد) ومنشآت الاعلام الآلي المتاحة على مستوى المؤسسات تحت الوصاية.
- اقتراح اقتناء كل حل عتادي أو برمجي الذي يسمح بعصرنة القطاع والذي له صلة بنشاط الرقمنة[1].
- متابعة وضع حيز التنفيذ التسيير الالكتروني للوثائق وتقييم تطبيقه وتطوره.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قرار وزاري رقم 50 مؤرخ في 21 جانفي 2018م المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.(2018)، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- متابعة عملية انهاء رقمنة التسيير البيداغوجي وتسيير الخدمات الجامعية.
- متابعة عملية رقمنة مراكز وهيئات البحث، تسيير الموارد البشرية وتسيير الموارد المالية والمحاسبيةو الوسائل[1].

الفرع الثاني: إستراتيجية المخطط التوجيهي لرقمنة قطاع التعليم العالي

في هذا الصدد يعد المخطط الرئيسي للرقمنة(SDN)، الذي تم وضعه على أساس الرؤية الاستراتيجية للقطاع ضروريا، ويهدف إلى إصلاح مستقبل المؤسسة بحلول المواعيد النهائية، والمشاريع التي سيتم تنفيذها على مدى فترة ، ستحددها المؤسسات الجامعية وفقا لقدراتها وإمكانياتها.

العناصر الرئيسية :

تم تحديدها في سبعة (7) عناصر إستراتيجية تشكل في النهاية الرؤية الاستراتيجية للوزارة المكلفة بالتعليم العالي.

1: الرقمنة لمرافقة تكوين المستعملين وعصرنة المصادر

مقتضياته: يتعلق الأمر بالحصول على تجهيزات و أرضيات أكثر حداثة أو تدعيمها من أجل االستعمال المكثف للرقمنة، كما يتعلق الأمر أيضا بمرافقة تكوين الأساتذة، الطلبة والمستخدمين التقنيين والإداريين المعنيين باستعمال الرقمنة[2]

2: الرقمنة من أجل عرض تكوين مرئي ومن أجل بيداغوجيا مبتكرة

مقتضياته: تشجيع عرض تكوين مرئي ومنسجم متجذر في وسط سواء عبر الخط أو عن بعد

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. المرجع نفسه

[2] المخطط التوجيهي للرقمنة(SDN)،(2022)، رؤية لرقمنة قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، النسخة النهائية،24أكتوبر2022،ص10

3: الرقمنة في خدمة الطالب

مقتضياته: وضع أجهزة داخلية تشجع المبادرة أو التكفل بالطلبة نشاء البعيدين تطوير الفكر المقاول لتشجيع االندماج المهني والمؤسسات ناشئة

4: الرقمنة في خدمة نشاطات البحث

مقتضياته: رفع قدرة وقوة الحساب ، والتخزين و آليات الولوج من أجل النشر ، النشر المفتوح ، الثابت المفتوح واستعمال الذكاء الإصطناعي.

5: الرقمنة كداعة للهيكلة القاعدية

مقتضياته: ترتكز النشاطات اليومية للمستعملين و حركتهمّ المتنامية على الربط الجيدبالشبكة و على توزيع الويفي على الهياكل القاعدية، ان تتعصرن وتتطور لتستجيب دوما للمقاييس.

6: الرقمنة كدعامة لإدارة حديثة

مقتضياته: وضع أدوات وامكانيات وإجراءات وطرق من أجل عصرنة للتسيير والاشراف وحوكمة المؤسسة الجامعية بغية تقديم أفضل الخدمات للمستعمل وضمان ديمومة وتكييف ممارسات المؤسسة

7: العلاقات الوطنية و الدولية

مقتضياته: تطوير من خلال الرقمنة العلاقات الدولية (تسيير ملفات كل العمليات) [1]

[1] المخطط التوجيهي للرقمنة(SDN)،المرجع السابق، ص26

الفرع الثالث: رقمنة قطاع التعليم العالي في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي

إن انتشار الجائحة الصحية العالمية جعل مختلف الدول لاسيما تلك الأقل حظا في مجال الرقمنة، تعمل على تفعيل المحاولات التي كانت موجودة قبل الوباء وتبحث عن حلول أخرى جديدة لاعتناق الرقمنة بصفة نهائية، وبالعودة إلى التجربة الجزائرية في هذا الصدد نلاحظ أنها كانت أكثر فعلية بعد انتشار الوباء الصحي الذي جعل صنّاع القرار على مستوى القطاع يتسارعون على إيجاد سبل لاستمرار تقديم الخدمة الجامعية، وذلك من خلال:

- **توحيد عملية النشر العلمي من خلال إنشاء البوابة الوطنية للمجلات(ASJP):**

تعتبر هذه البوابة أهم البرامج التي شرعت فيها الجهة المختصة في مجال ترقية البحث العلمي وذلك من خلال إنشاء منصة رقمية يتم من خلالها إرسال المقالات للنشر في مختلف المجلات الوطنية مهما كان تصنيفها، وذلك من الولوج إلى المرقع الرسمي للمنصة وهو . https://www.asjp.cerist.dz

تتجلى أهمية هذه المنصة في تسهيل عملية النشر في المجلات الوطنية من خلال إتاحة المجال لكل باحث في المساهمة بمقالات ضمن المجلات المتوفرة، كما تتم معالجة الطلب الكترونيا والرد يكون بنفس الوسيلة إلى غاية نشر المقال أو رفضه.

- **تفعيل منصة التعليم (E-learning):** تُشكل هذه المنصة أهم فاعل بين الجامعة والطلبة باعتبارها الفضاء الذي يوفر كل المعلومات التي يحتاجها الطالب لاسيما الإعلانات التي تخص العمل البيداغوجي، أين يتم تخصيص خانة للإعلانات حسب كل قسم كالإعلان عن برنامج التوزيع الأسبوعي، برنامج الامتحانات، محاضر المداولات...إلخ، بالإضافة إلى تفعيل عملية التعليم عن بعد من خلال إمكانية الاطلاع وتحميل مختلف الدروس والمحاضرات[1] التي وضعها الأساتذة ضمن حساباتهم في المنصة وذلك من خلال الولوج إلى الرابط

[1] بلول فهيمة، المرجع نفسه، ص494

المخصص لكل جامعة مثل جامعة بجاية:

https://elearning.univ .bejaia.dz/course/view.php?id=4744

- **إنشاء منصة الرقمية بروقريس** (PROGRESS):

تعتبر أهم منصة فيما يخص متابعة الطلبة في مسارهم الجامعي من خلال تسجيل كل الطلبة ومستوياتهم في المنصة والتي تسمح لهم بالحصول على بعض الخدمات مثل الاطلاع على كل جديد في مجال العمل الأكاديمي وإمكانية تحميل وثائق التسجيل الجامعي، كما يتم استعمال نفس المصة للأستاذ الجامعي الذي يكون له حساب خاص من خلاله يمكن له الولوج إلى المنصة التي توفر له نوعين من الخدمات، فمن جهة تتضمن المسار المهني للأستاذ ويتم إيداع ملفات التأهيل الجامعي أو الأستاذية في نفس المنصة، كما يتم استعمالها لتسجيل علامات الطلبة في الفضاء الخاص بالتعليم

- **تفعيل تقنية التحاضر عن بعد في مجال النشاطات العلمية:**

تعتبر عملية التسجيل الصوتي التي تتم من خلال المنصات الرقمية مثل منصة مودل من أهم وسائل التعليم عن بعد والأكثر فعالية مقارنة بالتعليم من خلال الوثائق الورقية المكتوبة لأن استعمال تقنيةالصوت والفيديو يوصل المعلومة أحسن بالنسبة للقارئ على خلاف الوسائل الأخرى[1]

المطلب الرابع : قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

ظل قطاع البريد واملواصالت إلى غاية سنة 2000 خاضعا لأحكام الأمر 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 ،حيث كانت تمارس وزارة البريد واملواصالت في ظل نظام الاحتكاروظائف المتعامل البريدي ومتعامل المواصلات. بعد صدور القانون الخاص بالبريد[2]

والاتصالات السلكية واللاسلكية و استقلالية سلطة الضبط وإنشاء بنك البريد في سنة 2000 تم تحويل وزارة البريد والمواصلات إلى وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى جانب

[1] بلول فهيمة،المرجع السابق،ص495

[2] طرشي محمد، يخلف صفية، **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ودورها في تحسين الخدمات العامة**، ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة،العدد03، مارس 2018،ص173

إنشاء شركتين منفصلتين هما اتصالات الجزائر وبريد الجزائر وإقامة سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية[1].

في إطار التغيرات والتحولات الجذرية التي شهد تها الجزائر في المجالات الاقتصادية السياسية وفي ميدان التكنولوجيا المعلومات والاتصال.تولد الحاجة إلى القيام بتغيرات وتعديلات جذرية مست قطاع البريد والمواصلات وهو ما يسمى بإعادة الهيكلة ووعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال[2]

الفرع الأول: إسترتيجية تطوير البريد وعصرنته

إن مواصلة نشاطات عصرنة الشبكة البريدية و تكثيفها و تفعيل كافة الإجراءات و الوسائل التي تسمح بتحسين ظروف استقبال المواطنين وتنويع العروض والخدمات المقترحة، يساهم في تقليص الفروقات الإقليمية والتباينات الاجتماعية.

تتجسد العصرنة عبر تدعيم التألية والحوسبة المكثفة والرقمنة وخاصة تطوير الخدمات عن بعد واستعمال التطبيقات النقالة.

تتمثل العصرنة كذلك، في اعتماد عرض خدمات بريدية حديثة بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تشمل العملية الوكالات و وسائل و أدوات الإنتاج، وكذا الخدمات المقترحة.

تمثل حوسبة نشاطات مكاتب البريد على مستوى الشبابيك وخلفها ورشة هامة لعصرنة قطاع البريد. ويسمح هذا المشروع المهيِّكل القائم على عصرنة تسيير مكاتب البريد ليس بتغيير سلوكات المواطنين و أعوان الشبابيك، فحسب، بل يهدف كذلك إلى[3]:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين
- تقليص طوابير الانتظار وتأمين التعاملات
- رقمنة عمليات المراقبة والحسابات اليومية والشهرية.

[1] طرشي محمد، يخلف صفية، المرجع السابق،ص173

[2] مومنين فاطمة الزهراء،مرجع سابق، ص49

[3] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر "الواقع،الافاق،التحديات**،مرجع سابق، ص338-339

وعليه، ففي مجال توفير الخدمة البريدية للمواطنين في كل شبر من التراب الوطني، باستعمال كل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تسعى الدولة إلى:

- تقريب الخدمات البريدية و المالية، بمنح الأولوية لفتح نقاط بريدية جوارية في التجمعات السكانية الحضرية الكبرى و في المناطق النائية
- نشر التواجد البريدي في محطات النقل الرئيسية و المطارات.
- دعم وبعث الحركية في الأوساط الريفية والمناطق و النواحي التي تواجه صعوبات أو المعزولة، من أجل تحقيق تثبيت سكانها، من خلال اقتناء المكاتب المتنقلة و نشرها.
- تحويل مهنة ساعي البريد بغية جعله عونا تجاريا حقيقيا يقدم مختلف الخدمات البريدية و المالية بمحل الإقامة.
- تركيب أجهزة توزيع الأوراق النقدية(GAB) متعددة الأداءات في الم اركز التجارية الكبرى و في الأماكن العمومية المؤمنة، تشتغل بصيغة الخدمة الذاتية على مدار الساعة و كل أيام الأسبوع
- تسهيل النفاذ باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عبر نشر البرنامج الطموح لحوسبة مكاتب البري (IBP) وإقامة شبابيك آلية للأوراق النقدية و مصاريف الدفع الالكتروني و تطوير تطبيقات للخدمات عن بعد أو عبر شبكات الهاتف النقال[1]

الفرع الثاني: الخدمات العمومية الرقمية التي يقدمها قطاع البريد

تماشيا مع التطور المحيط بمؤسسة بريد الجزائر،اتجهت سياسة هذه الأخيرة إلى الاعتماد على نموذج الخدمات التي تكفل إحترام حقوق المواطنين، وتكسب ثقتهم بالمؤسسة، وموازات[2]

مع محاولة عصرنة قطاع البريد تم إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، بشكل يعزز من الثقة ويكرس أفضل النتائج والانجازات ،وبالتالي تكرس التأسيس لنظام الخدمات العامة الالكترونية التي تبذلها مؤسسة بريد الجزائر، ويمكن ترجمتها في النماذج الآتية:

[1] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديات**،مرجع سابق، ص338-339

[2] المرجع نفسه، ص336-337

1. **الحوالة الالكترونية** :تستخدم الحوالة الالكترونية لتحويل الأموال لشخص أخر ليس له حساب fond électronique transfert وهذه الخدمة متوفرة في كل مكاتب البريد الجزائري المرتبطة بالشبكة.
2. **السحب الآلي للأموال** :يتم سحب الأموال بطريقة آلية، وذلك من خلال الصراف الآلي، باستخدام بطاقة مغناطيسية محمية برقم سري، وتعمل على كل أجهزة الص ارف الآلي في الجزائر.

- **بطاقة السحب الالكترونية(La carte CCP):**

يتم استعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، والتي تعمل مع وجود الشباك الالكتروني، إذ عن طريقها يتمكن المواطن أو الزبون من سحب النقود في أي شباك بريدي، أو موزع أوتوماتيكي،عبر القطر الج ازئري. إضافة إلى ذلك يجب إلا يتعدى سقف السحب اليومي 20.000دينار جزائري في كل عملية، حيث تكون عمولة كل عملية هي 30دج.

- **بطاقة السحب مغناطيسية الجديدة "البطاقة الذهبية** :ظهرت سنة 2017وهي بطاقة ائتمان تسمح بالعديد من الخدمات الإضافية عن البطاقة التقليدية القديمة ، CCP (la carte) تتيح هذه البطاقة التي تعمل بنظام(EMV) لحامليها، زيادة على إجراء مختلف عمليات سحب[1] ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت، تسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والماء، الهاتف الثابت، الانترنت.

وستشمل خدمة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر مستقبلا على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق نفطال وشراء تذاكر الطائرات وستشرع بريد الجزائر قريبا في عملية تركيب أجهزة TPE للدفع الإلكتروني عبر مختلف المساحات التجارية في كل الولايات، خاصة تلك المتواجدة في المدن الكبرى، وهي التي ستشهد تركيب 50ألف جهاز TPEفي المرحلة الأولى، والتي ستخص

[1] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديات**،المرجع السابق، ص336-337

الشركات العمومية والخاصة والفضاءات التجارية، فيما سيكون هنالك م ارحل أخرى لتعميم التقنية أكثر.

كما يمكن لحاملي هذه البطاقة استخراج الأموال عبر الموزع الآلي(GAB) البنكية والشبابيك داخل المكاتب البريدية الجزائرية.

3. **السحب الجاري عن بعد:**

- **خدمة 1530**:وتشمل هذه الخدمة ما يلي:

-الاطلاع على الرصيد عبر مكالمة هاتفية للرقم 1530من هاتف ثابت أو موبيليس – طلب دفتر الصكوك عبر مكالمة هاتفية للرقم 1530من هاتف ثابت أو موبيليس – إيقاف وتشغيل البطاقة الذهبية في حالة ضياع البطاقة.

خدمة Consultation eccp:

ويتم خلالها الاطلاع على رصيد الحساب الجاري باستخدام رقم سري جديد بعد التسجيل ليصل كشف الرصيد في رسالة قصيرة مقابل اقتطاع 20دج من طرف موبيليس و10دج من طرف البريد الج ازئري مقابل الخدمة. تتم عبر موقع: www.eccp.poste.dz [1]

- **خدمة التنبيهات الجديدة عبر الهاتف النقال بريد الجزائر SMS Notifications CCP:**

يتم خلالها تنبيه المستخدم برسالة نصية قصيرة بمجرد حدوث أي عملية إرسال أو استقبال عبر الحساب البريديCCP

- **خدمة بريد موب Baridi Mob**:وهو تطبيق يحمل على الهواتف الذكية يستلزم أن تكون لك بطاقة ذهبية، من خلالها يمكنك القيام بعدة خدمات عن بعد كطلب الرصيد في أي وقت وبسعر 50دج لمدة شهر كامل. كما يمكن للمواطن أو الزبون أن يقوم بعملية تحويل الأموال، بالإضافة إلى وجود خدمة GPS جديد تظهر جميع مواقع مراكز البريد

4. **تحويل الأموال عن طريق وأستون ونيون Western Union** :حيث تقوم هذه الخدمة بتقديم مساعدة للأجانب والمهاجرين على تحويل الأموال من والى داخل الوطن وخارجه

[1] لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديا"**،،المرجع السابق،ص 337-338

خلاصة الفصل:

إن الحكومة الجزائرية عازمة على جعل الرقمنة دعامة أساسية لكل نشاط إداري سواء على مستوى الادارة المحلية او على مستوى الادارية المركزية غير أنها لا زالت في مهدها ولازالت بذورها الإدارية تنمو وبشكل بطيء مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السباقة في تبني مشاريع الرقمنة غير انه من أجل تحديد فرص نجاح هذا المشروع فان الهدف يطرح تساؤلات تحتاج إلى أجوبة صريحة ومتدرجة بخصوص الرؤية التي تندرج في المدى البعيد بهدف السعي إلى رقمنة جميع قطاعتها لترقية الخدمة الإدارية وتحسينها وتطويرها بما يخدم مصلحة المواطن. إذ أنه لا تزال هناك بعض العراقيل التي تحول دون الوصول إلى الغاية المنشودة لمشروع الرقمنة الذي تبنته الحكومة الجزائرية .

خاتمة

خاتمة:

نتيجة للتطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الصعيد العالمي سعت الدولة الجزائرية لمواكبة هدا التطور و اللحاق بالركب العالمي في مجال الرقمنة، حيث سعت بمختلف بمختلف أجهزتها وهياكلها و كوادرها البشرية إلى إعادة هندسة الادارة بهدف عصرنتها ، إذ يعتبر مشروع الذي تبنته الجزائر في مجال الرقمنة حجر الأساس للانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة عصرية.

النتائج:

- رقمنة المرفق العمومي الإداري أضحى له أهمية كبيرة في سياسة الحكومة إذ أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التطورات العالمية.
- ساهمت رقمنة المرفق العمومي في تحسين الخدمة العمومية للمواطنين.
- تطور طرق وأساليب تقديم الخدمة العمومية وهذا وفق التطور الحاصل في الرقمنة.
- وفرت الخدمة العمومية الرقمية الكثير من الجهد و الوقت وخفضت من التكاليف والاعباء من ناحية الإدارة من جهة ومن ناحية الأفراد من جهة أخرى.
- أدت رقمنة المرفق العمومي إلى إعادة الثقة بين المواطن و الإدارة.
- الانتقال من الادارة التقليدية إلى الادارة الحديثة العصرية قد واجه مجموعة من العراقيل و التحديات سواء من الناحية المادية و البشرية.

التوصيات:

- على الدولة توجيه الأفراد و المجتمعات على امكانية الوصول للرقمنة وهذا بغض النظر عن قدراتهم العقلية و الجسمانية أو مكان تواجدهم ،من خلال تصميم وتطوير تطبيقات التي تلائم كل الفئات ولا يجب أن ننسى فئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ،واصدار

- تشريعات وقوانين تحفز المؤسسات الحكومية والخاصة على تبني التكنولوجيا المتقدمة لمساعدة المواطنين.
- ضرورة اهتمام المرفق العمومي الادارية بإدارة الجودة الشاملة في التسيير ،من خلال التركيز على النشاطات التي تتناسب وموارد المرفق والعمل على تكامل إدارة الجودة وتطبيقات الادارة الرقمية من خلال مواكبة التطورات افي مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتسخيرها لأعمال المؤسسة
- السعي بكل الطرق للتشديد على أمن المعلومات بحماية مواقع المؤسسات العمومية الادارية ضد كل هجمات القراصنة وسوء الاستخدام . وهذا ما حدث مع النظام المعلوماتي للأرضية الرقمية لوزارة التربية، الذي يعد بمثابة منصة إلكترونية تحتوي على بيانات ومعلومات دقيقة عن أفراد الجماعة التربوية من أساتذة ومديرين ومديري تربية وتلاميذ وأوليائهم عبر فضاءات خاصة، إذ تم استغلال ثغرة أمنية في النظام الحاسوبي باستخدام "برمجية خبيثة"، مكنت من سرقة وتسريب بعض حسابات مستخدمي النظام، والتجاوزات على أمن المعلومات يفقد ثقة الزبائن بالمرفق العمومي الاداري حيث تعتبر الثقة عنصراً رئيسياً وجوهرياً من عناصر مشروعات وبرامج المرفق العمومي الاداري وبدون الثقة لن يفكر الزبائن على التردد على مواقع المرافق العمومية الإدارية سواء كانت محلية أو مركزية، وخاصة في حالة الخدمات التي يتطلب الحصول عليها قيام الزبائن بتزويد هذه الادارة بمعلومات شخصية ذات صفة خاصة .وباستطاعة الادارة القيام بدور مهم في الكشف عن سياساتها والتعريف بها أو إعلامهم بمخططاتها ومشروعاتها والأهداف المستهدف تحقيقها من عملية جمع وتخزين البيانات عنهم حيث أن اطمئنان الزبون أو المستخدم على أن المعلومات التي يقدمها عن نفسه لن تستغل لأغراض غير مهنية وأخلاقية مما يعتبر الأساس الأهم في قيام الادارة الإلكترونية.

خاتمة:

- ضرورة تبني المرفق العمومي الاداري استراتيجيات تكوين وتأهيل وتعزيز البنى التحتية لإدارتها ومحاولة الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين أداء المرفق بشكل عام وإدارة الجودة بشكل خاص.
- قد تواجه تطبيقات الرقمنة والخدمات التي تقدمها معوقات قانونية أو قد تتعارض مع السياسات العامة القائمة ،لذلك يجب تحديث القوانين والتشريعات لإضفاء الشرعية والقبول للوثائق والمعاملات الرقمية ،من خلال مراعاة آراء المسؤولين في المؤسسات وفتح أبواب التشاور معهم لتقييم مدى الأضرار التي قد تلحق بمشروعات الرقمنة في حالة عدم إصلاح أو تعديل النظام القانوني المستخدم ،ومنح الصفة القانونية لكل ما تنشره الادارة من معلومات على الشبكة ،وتوضيح القوانين والتشريعات والتوجيهات وتوحيدها على نطاق واسع بما يتلاءم مع بيئة العمل الحكومي ،واصلاح العمليات والإجراءات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات وتدفق مهام العمل.

قائمة

المصادر والمراجع

1. القوانين:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قرار وزاري رقم 50 مؤرخ في 21 جانفي 2018م المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي(2018)، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-364، المؤرخ في 05 جمادى الاولى عام 1442 الموافق ل 05 ديسمبر 2020، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الرقمنة والاحصاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 74 مؤرخة في 08 ديسمبر 2020م.
- المخطط التوجيهي للرقمنة(SDN)،(2022)، رؤية لرقمنة قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، النسخة النهائية،24أكتوبر 2022
- المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 20 صفر عام 1445 الموافق ل 6 سبتمبر 2023،يتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها،الصاديرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد59،المؤرخ في 10 سبتمبر 2023م.

1. الكتب:

- إبراهيم عبد العزيز شيحا، القضاء الإداري ، ولاية القضاء الإداري، دعوى الإلغاء، منشأة المعارف، الإسكندرية 2006.
- أحمد مختار ،معجم اللغة العربيةالمعاصرة،عالم الكتاب للنشر والتوزيع،ط1،مصر ،2008
- حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، دار وائل للنشر ،عمان الطبعة الاولى،2014.
- عمار بوضياف،الوجيز في القانون الإداري ، دار جسور للنشر و التوزيع ط 4 ،الجزائر ،2017

قائمة المصادر والمراجع:

- لبيد عماد، موازي بلال، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر"الواقع،الافاق،التحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقصادية ، برلين-ألمانيا،2021.
- عماد لبيد ، موزاي بلال، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر "معطيات الواقع ورهانات المستقبل" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقصادية ، برلين-ألمانيا،الطبعة الاولى،2021.
- ماجد راغب الحلو،القانون الاداري، دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية-مصر،1996
- ماهر صالح علاوي الجبوري ،مبادئ القانون الاداري ،دراسة مقارنة ،ط1،بغداد،2009
- محمد الشافعي بوراس ،القانون الاداري، بدون دار نشر، بدون طبعة النشر، بدون سنة النشر.
- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري التنظيم الإداري النشاط الإداري ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ، 2013
- محمد فؤاد مهنا، الوجيز في القانون الإداري، المرافق العامة،مؤسسة المطبوعات الحديثة ،1961مصر.
- محمد رضا جنيح،القانون الاداري ،مركز النشر الجامعي،سوسة-تونس،ط2 ،2008،
- ناصر لباد، الوجيز في القانوني الإداري، لباد للنشرو التوزيع ، ط3، 2006، الجزائر
- ناصر لباد،الاساسي في القانون الاداري، دار المجد للنشر والتوزيع،الجزائر
- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية،دار العربي للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة1،2013.
- نواف كنعان ، القانون الإداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، عمان ، الاردن

2. البحوث الجامعية:

- أوكال حسين ، النظام القانوني للمرفق العام الصناعي والتجاري في الجزائر ، أطروحة لنيل الدكتوراه ، فرع الدولة والمؤسسات والعمومية ، كلية الحقوق سعيد حمدين ، جامعة الجزائر 1 ،2018
- بن دادي هشام،سعيدات عبدالقادر معمر،رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام إقتصادي، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2022/2021.
- بوشلوح دنيا، مريش كريمة، رقمنة العمل الاداري وجودة الخدمة في المؤسسة العمومية الاستشفائية،مذكرة لنيسل شهادة الماستر في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2023/2022.
- ساسي عبدالرحمان ، عبدالله ديبة، مشروع الجزائر الالكترونية"آفاق وتحديات"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أحمد دراية ،أدرار، 2022/2021.
- عبدالكريم عشور، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر، رسالة ماجيستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2009-2010.
- عواشرية الزبير، النظام القانوني لوزارة الرقمنة والاحصائيات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون غداري،قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020-2021.
- مومنين فاطمة الزهراء، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر2013-2018، رسالة ماستر في التنظيم السياسي والاداري ، قسم العلوم السياسية، جامعة أدرار ، 2018-2019.

4. المجلات العلمية:

- احمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، دراسة في اشكالية ومعايير الاختيار، جامعة الامام بن سعود الاسلامية، قسم الدراسات، العدد 4، يناير 2009.
- أكرور ميريام،مكانة المرفق العام في القانون الإداري الفرنسي، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، العدد: 01 المجلد: 06، سبتمبر 2020
- المير العيد ، ابن خليفة سميرة، رقمنة الادارة المحلية"مقاربة جديدة لتبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد الإداري"،جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد08،العدد 01،2022.
- أمال بوحفصي ، محمد أمين صحبي، الادارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الادارة المحلية،جامعة جيلالي ليابس،سيدي بلعباس ،الجزائر، مجلة الجزائرية للسياسة والامن، المجلد02، العدد01، جوان2023.
- بلول فهمية، رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر:هل سيتحقق شعار صفر ورق في الجامعة الجزائرية،، مجلة المفكر، جامعة عبدالرحمان ميرة بجاية الجزائر ،المجلد 18،العدد01،2023.
- ربيع نصيرة ، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،جامعة محند آكلي أولحاج–البويرة،المجلد 06،العدد02،ديسمبر 2021.
- سحر قدوري،الادارة الالكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة،مركز المستنصرين للدراسات العربية و الدولية ،جامعة المستنصرية,مجلة المنصور ،العدد14، الجزء الاول،2010.

- طرشي محمد، يخلف صفية، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ودورها في تحسين الخدمات العامة، ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة،العدد03، مارس 2018.
- عتيقة معاوي،تطور مفهوم المرفق العمومي في ظل تحول دور الدولة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ، الملجد 06، العدد 01، 2020
- عيسى بن خدة ، باديس بومزير، الادارة الالكترونية كآلية لتحسين أداء الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد34، العدد2 ،جوان 2023.
- كافية عيدوني وحميد بن حجوبة، الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وافاق)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد ،02ديسمبر ،2017.
- ميلاس محمد الزين، النظام القانوني للمرفق العام، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد: 05 العدد: 02، جوان 2021
- محبوب مراد، الادارة الالكترونية كمدخل لتفعيل الخدمة العمومية في الجزائر، ، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر ،بسكرة المجلد11، العدد02.
- وليد شريط ، طيبي مسعود، مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،المركز الجامعي بآفلو –الاغواط، المجلد06، سبتمر (2023)
- يوتجى سامية ، أطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف ، العدد 18، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة أكلي محند أولحاج بويرة ، جوان 2015.

5. المحاضرات:

- صالح جابر ، محاضرات في المرمرفق العامة والضبط لإداري،قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي، 2022/2021

6.مواقع الانترنت:

- موقع وزارة العدل،عصرنة العدالة،
https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2،تاريخ الاطلاع يوم الثلاثاء 2024/03/27، على الساعة 18:50
- وكالة الانباء،أهمية رقمنة هياكل اقطاع التعليم العالي للرفع من مستوى الاداء،
https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/154824-2024-01-09-12-48-37، تاريخ الزيارة الاربعاء2024/03/28،على الساعة13.06.

الفهرس

الفهرس:

شكر وتقدير.....

الإهـداء.....

قائمة المختصرات.....

ملخص المذكرة.....

مقدمة: ..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول..... **9**

القواعد النظرية لرقمنة في ظل المرفق العمومي الاداري..... **9**

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للرقمنة.....**10**

المطلب الاول: الأساس التاريخي للرقمنة.....**10**

المطلب الثاني: تعريف الرقمنة.....**16**

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة.....**20**

المطلب الرابع : أشكال وخصائص وعناصر الرقمنة.....**23**

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للمرفق العمومي الإداري.....**27**

المطلب الأول : نشأة المرفق العمومي الإداري.....**27**

المطلب الثاني : تعريف المرفق العمومي.....**30**

المطلب الثالث : عناصر و مبادئ المرفق العمومي.....**32**

المطلب الرابع: أنواع المرافق العامة.....**39**

خلاصة الفصل.....**43**

الفصل الثاني **44**

أثر تطبيق الرقمنة على تطور المرفق العمومي الإداري **44**

الفهرس:

تمهيد :.....45

المبحث الاول: مشروع الجزائر في مجال الرقمنة 46

المطلب الاول: مشروع الجزائر في مجال رقمنة المرفق العمومي.....46

المطلب الثاني: أهداف مشروع الجزائر في مجال المرفق العمومي 50

المطلب الثالث: مزايا رقمنة المرفق العمومي الاداري الجزائري.....54

المطلب الرابع : واقع الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر 59

المبحث الثاني:نماذج رقمنة المرفق العمومي في الجزائر.....62

المطلب الاول: قطاع الداخلية والجماعات المحلية.....62

المطلب الثاني:قطاع العدالة.....66

المطلب الثالث: في قطاع التعليم العالي.....72

خلاصة الفصل:.....83

خاتمة:.....85

المصادر والمراجع.....88

ملخص المذكرة

إن الغاية التي يسعى إليها المرفق العمومي هي تلبية الحاجات العامة للأفراد وتحقيق المنفعة العامة للمواطنين بأحسن صورة بدون نقائص وعوائق تحول دون الوصول إلى غايته المنشودة معرقلة حسن سير المرفق العمومي وبالتالي ضياع مصلحة المواطن والمنفعة العامة.

لذلك يكتسي موضوع الرقمنة وتطبيقاتها أهمية بالغة، خاصة وأنه أصبح من الممكن واقعا أن يستبدل العنصر البشري بالحاسوب، بل ويمكن في بعض الأحيان أن يحل محل المدراء في إصدار التوجيهات والتعليمات الآلية بناءً على برامج يتم تصميمها وتحميلها على الشبكة.

أحدث مشروع الجزائر للرقمنة نقلة نوعية في مجال الخدمة العمومية فبعض القطاعات في الجزائرية قد قطعت أشواطاً متقدمة في مجال رقمنة الوثائق والمستندات وأرشفتها إلكترونياً، بإستبدالها الملفات الورقية بالإلكترونية، إلى غاية التوقيع الإلكتروني.

The purpose of the public facility is to meet the general needs of individuals and to achieve the public benefit of citizens in the best possible manner, without shortcomings and obstacles to reaching the desired goal, thereby impeding the proper functioning of the public facility and thereby losing the public interest and benefit of the citizen.

Therefore, the issue of digitization and its applications is of great importance, especially since it has in fact become possible to replace the human element with computers, and managers can sometimes even be replaced in issuing automated directives and instructions based on designed and engineered programs. Uploaded to the network.

Digitalization is a qualitative shift in the public service. Some sectors in Algeria have made advances in the digitization of documents and documents and have electronically archived them, replacing paper files with electronics, until electronic signature.